الأمم المتحدة

A/62/PV.44

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **٤٤**

الاثنين، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم العمل وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

التقرير الثالث لمكتب الجمعية العامة (A/62/250/Add.2)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن ألفت نظر الممثلين إلى التقرير الثالث للمكتب، والوارد في الوثيقة A/62/250/Add.2.

في الفقرة الأولى من التقرير، قرر المكتب رفع توصية إلى الجمعية العامة بأن يُحال البند ١٠، ''تقرير لجنة بناء السلام''، إلى اللجنة الخامسة أيضا، لغرض واحد هو النظر في مسألة تمويل البعثات الميدانية للجنة بناء السلام.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سيبلغ رئيس اللجنة الخامسة بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة من فورها.

في الفقرة ٢ من التقرير نفسه، قرر المكتب توصية الجمعية العامة بأن يُحال في دورتها الثانية والستين البند ٦٥ من جدول الأعمال، ''تقرير مجلس حقوق الإنسان''، إلى اللجنة الثالثة.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): أنشأ القرار ٢٥١/٦٠ مجلس حقوق الإنسان بوصفه هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة. وفي العام الماضي قررت هذه الجمعية إحالة هذا البند من جدول الأعمال إلى الجلسة العامة واللجنة الثالثة معا، وذلك على أساس أن اللجنة الثالثة ستتناول جميع توصيات المجلس المقدمة إلى الجمعية. وقد أُتخذ هذا القرار في امتثال كامل للقرار ٢٥١/٦٠، كما قالت الجمعية في القرار ذاته. وليس هناك أي سبب جوهري لتغيير هذا الترتيب، ونعتقد أنه كان ينبغي للمكتب بعد ذلك أن يقدم التوصية ذاتها إلى الجمعية العامة هذا العام.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

07-58076 (A)

إن المناقشات التي أدت إلى هذه التوصية التي نحن بصدد البت فيها لم تقتصر على توزيع هذا البند أو على العلاقة بين المجلس والجمعية العامة. بل كانت تدور حول جزء واحد من التقرير له أهمية خاصة، وهو مجموعة التدابير المتكاملة الخاصة ببناء المؤسسة. ونحن رغم اعتقادنا أن هذه مسائل منفصلة، قطعا نفهم أنه يمكن الجمع بين الأمور بهذه الطريقة من أجل المنفعة السياسية. ومع ذلك نتوقع أن تُحل جميع جوانب مجموعة التدابير التفاوضية هذه، كما هي، ونلاحظ أن الأمر ليس كذلك في هذه المرحلة. وبينما نوشك على اتخاذ قرار بشأن التوزيع، ليس لدينا وضوح كامل في الوقت الحالي بشأن الظروف التي ستُعتمد في ظلها مجموعة تدابير بناء المؤسسة.

وقد يبدو قرار توزيع هذا البند من جدول الأعمال مجرد ممارسة بيروقراطية. ولكن وراء السؤال التقني عما إذا كانت اللجنة الثالثة أو الجلسة العامة هي التي ستنظر في هذا البند من جدول الأعمال تلوح المسألة الأكبر المتمثلة في الوضع السياسي لمجلس حقوق الإنسان. ونأمل أن يتم تناول مسألة التوزيع في العام المقبل بشفافية كاملة وأن تُناقش بالطريقة التي تستحقها.

السيدة بانكس (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): شكرا سيدي الرئيس على إعطائي الكلمة للتعليق على توزيع البند ٦٥ من جدول الأعمال، ”تقرير مجلس حقوق الإنسان“. ثمة مبادئ هامة نجازف بتجاهلها في هذا الاقتراح الذي عُرض علينا الآن والذي يبدو بسيطا، وهو إحالة تقرير مجلس حقوق الإنسان في هذه الدورة الثانية والستين إلى اللجنة الثالثة وحدها.

قبل ١٨ شهرا فقط اتفقنا نحن الدول الأعضاء على إنشاء مجلس لحقوق الإنسان باعتباره جهازا فرعيا تابعا للجمعية العامة. وفعلنا ذلك بروح متفائلة وعلى أمل أن يكون الجهاز الجديد ذا مكانة أرفع، وأن يصبح حال اكتمال إنشائه أكثر فعالية من اللجنة في مجال تعزيز حقوق الإنسان. وفي العام الماضي قررنا النظر في تقرير مجلس حقوق الإنسان في الجلسة العامة واللجنة الثالثة، وسُجل هذا القرار في الإضافة ٢ إلى الوثيقة A/61/252.

وعلى مدى الشهور الماضية أُجريت سلسلة بشكل غير رسمي من المفاوضات المعقدة وأدت في النهاية إلى هذا الاقتراح بتقديم تقرير مجلس حقوق الإنسان في هذه الدورة إلى اللجنة الثالثة وحدها. ونحن نرى من المؤسف أنه بسبب الأبعاد المختلفة للمناقشة، حدث بعض الخلط بين ما نقر به تماما من أهمية تيسير اعتماد مجموعة التدابير المؤسسية وبين المسألة الأطول أجلا، المتمثلة في توزيع هذا البند من جدول الأعمال.

وكانت نيوزيلندا تفضل كثيرا أن يعرض تقرير مجلس حقوق الإنسان على الجلسة العامة أولا. فالنهج المتبع في العام الماضي والمتمثل في تقديم التقرير إلى الجلسة العامة، ثم إلى اللجنة الثالثة، كان من شأنه أن يؤدي الغرض جيدا مرة أخرى هذا العام.

ومع أن لكل دورة من دورات الجمعية العامة أن تقرر توزيع البنود، نغتنم هذه الفرصة لنسجل أن توزيع البند ٦٥ في الدورة الثالثة والستين يجب دراسته بعناية واتخاذ قرار ايجابي بشأنه. ونظرا لتطور دور المجلس وأهميته، سيكون من المناسب أن يُنظر في التقرير أولا في الجلسة العامة، وأيضا في اللجنة الثالثة إذا تطلب ذلك مضمون التقرير.

السيد ماورير (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أؤيد ما قاله قبل لحظات زميلاي ممثلا نيوزيلندا وليختنشتاين وأن أغتنم الفرصة لتوضيح رأي سويسرا بشأن هذه المسألة.

إن موقفنا هو، وقد ظل هكذا منذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان، أنه ينبغي النظر في التقرير السنوي للمجلس في الجلسة العامة. ونظرا للاختلاف الشديد في الآراء بشأن هذه المسألة أصدر المكتب في العام الماضي توصية كانت في رأينا حلا وسطا صالحا وتعبيرا عادلا عن المواقف المختلفة بين أعضاء الجمعية العامة.

وترى سويسرا أنه لا يوجد أي داع هذا العام لتعديل الحل المتعلق بالإحالة المزدوجة الذي تم التوصل إليه في العام الماضي. ونرى انه لا يوجد أي شيء في ما يتعلق بكفاءة الترتيب الذي اتخذ العام الماضي أو بطابعه العملي يبرر تغيير الممارسة.

وندرك أنه تم التوصل إلى اتفاق سياسي بين مجموعات معينة وأعضاء في الجمعية العامة في ما يتعلق بالإحالة إلى اللجنة الثالثة لهذا العام. وأود أن أكرر فحسب أن سويسرا لم تكن مشاركة في تلك المفاوضات؛ ولا هي مشاركة في الاتفاق الذي تم التوصل إليه. ونفهم أن قرار هذا العام لن يشكل سابقة للدورات المقبلة للجمعية العامة.

وتحقيقا لتلك الغاية، ستواصل سويسرا الدفاع عن الموقف الذي مفاده أنه ينبغي إحالة البند حصريا أو على الأقل جزئيا إلى جلسة عامة في المستقبل. ونفهم أن الاحتفاظ بالخيار مفتوحا لإعطاء حقوق الإنسان دورا أكثر أهمية في منظومة الأمم المتحدة، كان جزءا من التوازن السياسي الدقيق الذي أدى إلى اتخاذ القرار ٢٥١/٦٠. وكانت إحالة بند جدول الأعمال لاحقا خطوة هامة في تحقيق هذا التوازن بين الآراء. ونشعر بالقلق اليوم لأننا نرى أن كثيرين ممن يعتبرون أنفسهم دعاة لحقوق الإنسان لا يدافعون بشكل كاف عن المؤسسات التي أنشأناها والتوافق الأساسي الذي يمكنها من العمل.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن اذكر باختصار شديد أن وفد المكسيك يتفق تماما مع البيانات التي أدلى بها مَن سبقوني إلى أخذ الكلمة. وبغية احترام مسألة حقوق الإنسان وإنشاء مجلس حقوق الإنسان، نعتقد أنه كان من المناسب تقديم تقرير المجلس إلى الجلسة العامة للجمعية للنظر فيه لاحقا من جانب اللجنة الثالثة. وأعتقد أن هذه هي الطريقة الخاطئة لبدء الأشهر والأعوام الأولى من عمر المجلس، لأن الذي سيعاني في النهاية هو النظر في حقوق الإنسان.

وفي الوقت نفسه، اتفق اتفاقا كاملا مع البيانات التي أدلى بها ممثلو ليختنشتاين ونيوزيلندا وسويسرا بشأن الحاجة إلى الشفافية في صنع القرارات بشأن هذه المسائل.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالانكليزية): بصفتي عضوا في هيئة المكتب، فإنني أؤيد تأييدا كاملا الاقتراح الذي قدمه الرئيس، والذي تم التوصل إليه من خلال المشاورات غير الرسمية في المكتب واعتمد بتوافق الآراء، بشأن كيفية التعامل مع هذا البند بعينه.

وقد وجدت لزاما علي أن آخذ الكلمة لأقارن بين ما حصل هذه المرة وما حصل في العام الماضي. ففي العام المنصرم، أحلنا هذا البند إلى الجلسة العامة للجمعية العامة وإلى اللجنة الثالثة، لأن مجلس حقوق الإنسان لم يكن قد أتم عامه الأول بعد، وارتأينا أن من المناسب السماح للمجلس بأن يقدم هذا العام تقريرا شاملا بعد مضي عام وسبعة أشهر على إنشائه.

إن تقييمي وتقييم وفد مصر هو أن إحالة البند إلى اللجنة الثالثة نجح نجاحا كبيرا. وقد اعتمدنا اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية، ونظرت فيهما اللجنة الثالثة،

ولم يطغيا بأي شكل من الأشكال على قدرة مجلس حقوق الإنسان على البقاء.

ووفدي يؤيد تأييدا تاما مجلس حقوق الإنسان؛ ونحن أعضاء في المجلس في مرحلته الحالية. كما أننا نؤيد الهيكل المؤسسي. ولكننا نرى أنه لا توجد أي علاقة بين إحالة البند ودعم الهيكل المؤسسي. وكل مَن يود أن يعيد فتح موضوع الهيكل يمكنه أن يعيد فتحه، إما في الجمعية العامة أو في اللجنة الثالثة. ولذلك السبب، ما زلنا نؤيد الموقف الذي اتخذته المجموعة الأفريقية، ومفاده أن هذا البند ينبغي أن يحال إلى اللجنة الثالثة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة توافق على توصية المكتب؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سيبلغ رئيس اللجنة الثالثة بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة من فورها.

البند ١٢ من جدول الأعمال

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

تقريرا الأمين العام (A/62/296 و A/62/302)

مشروع القرار (A/62/L.9)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر ليتولى عرض مشروع القرار A/62/L.9.

السيد آل ثاني (قطر) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم في إطار البند ١٢ من جدول الأعمال، المعنون ”دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة“. كما يشرفني أن أطلع الجمعية على النتائج الناجحة والمتابعة الموضوعية للمؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذي عقد في الدوحة، دولة قطر، في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وأود أن أعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام، السيد بان كي - مون، ولوكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد لين باسكو، ولمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد كمال درويش، على دعمهم للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

وكان للمؤتمر الدولي السادس، الذي عقد في قطر، هدفان رئيسيان: تعزيز الصلات بين الديمقراطية والسلام والتقدم الاجتماعي في جدول الأعمال الإنمائي العالمي؛ وبدء خطوات التنفيذ والمتابعة المنتظمين لتوطيد الإنجازات والتوصيات المنبثقة عن المؤتمرات الدولية الهامة السابقة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وتمثلت النتيجة الرئيسية للمؤتمر الدولي السادس في صياغة إعلان الدوحة. وعالج الإعلان شاغل الدول الأعضاء في حركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المتمثل في إرساء خطوات المتابعة بغية تعزيز كفاءة الحركة وفعاليتها.

وفي ذلك الصدد، طلب إعلان الدوحة من رئاسة المؤتمر السادس، التي تستمر لفترة ثلاث سنوات، اتخاذ التدابير اللازمة لضمان التنفيذ المنتظم لتوصيات المؤتمر. وفي ذلك الإطار، فإن رئاسة المؤتمر يساعدها مجلس استشاري دولي يُعنى بوسائل متابعة توصيات المؤتمر، وهو مؤلف من ثمانية أعضاء: خمسة ممثلين حكوميين من مصر وأوروغواي وأيسلندا ومنغوليا ورومانيا، تم تعيينهم على أساس التمثيل الجغرافي، جريا على ممارسة الأمم المتحدة؛ وممثلون للأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي ومنتدى المجتمع المدني الدولي من أجل الديمقراطية.

ودولة قطر، بصفتها رئيس المؤتمر السادس، عقدت اجتماعين للمجلس الاستشاري تحت رئاسة معالي السيد محمد بن عبد الله الرميحي، مساعد وزير الخارجية لشؤون المتابعة في دولة قطر، في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وأحرز الاجتماعان نتائج هامة في إطار التشاور والتعاون. وتمت صياغة مشروع برنامج عمل للمؤتمر للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. ويهدف البرنامج إلى تيسير التنفيذ المنهجي لتوصيات المؤتمر. وتم تصور أنشطة يمكن إنجازها وقياسها، مثل إعداد رسالة إخبارية اليكترونية للمؤتمر السادس؛ وتطوير مصرف بيانات للمؤتمر؛ وتحديد يوم دولي للديمقراطية؛ وعقد الاجتماع الرفيع المستوى السنوي للمؤتمر خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة؛ والتخطيط لأنشطة واجتماعات لفريق خبراء ترمي إلى تعزيز هوية الحركة وأهميتها.

واضطلع المؤتمر الدولي بدور بارز في تعزيز عملية إضفاء الطابع الديمقراطي. والحكومات والبرلمانيون ومنظمات المجتمع المدني الأعضاء في الحركة مصممة على جعلها مصدرا للإلهام ومنتدى لتبادل التجارب والممارسات الطيبة.

وتتعهد دولة قطر، بوصفها رئيسة للمؤتمر السادس حتى ٢٠٠٩، بالالتزام بعدم الاقتصار فقط على التنفيذ المنهجي لتوصيات المؤتمر وإنما بتعزيز التعاون الدولي أيضا. وفي هذا الصدد، سوف يترأس رئيس المؤتمر السادس الاجتماع الرفيع المستوى الذي ينعقد في نيويورك الشهر القادم.

ويشرفني أن أعرض مشروع القرار A/62/L.9، المعنون ”دعم منظومة الأمم المتحدة لجهود الحكومات من أجل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة“. وقد أجريت مؤخرا ثلاث مشاورات غير رسمية. ولمشروع القرار ثلاثة أهداف: أولا، تقديم المعلومات عن النتائج الملموسة لمتابعة المؤتمر الدولي السادس، مع التركيز بصفة خاصة على التنفيذ المنهجي لقرارات المؤتمر، وفقا لإعلان الدوحة؛ ثانيا، الاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية في ١٥ أيلول/سبتمبر من كل عام؛ وثالثا، التشديد على توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والحكومات في هذا الصدد فضلا عن التعاون بين البرلمانيين والمجتمع المدني والحكومات. وتود حكومة قطر أن تعرب عن امتنانها لجميع الدول الأعضاء التي أيدت مشروع القرار هذا، ونتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء.

وأود أن أعلن أنه بعد تقديم مشروع القرار، انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: الأرجنتين وأرمينيا وإسبانيا وإستونيا وأيرلندا والبحرين والبرازيل والبرتغال وبلجيكا والبوسنة والهرسك وجمهورية كوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسان مارينو والسلفادور وسلوفاكيا وسلوفينيا وصربيا والعراق وغواتيمالا وفنلندا وقبرص وقيرغيزستان وكمبوديا وكوستاريكا ولاتفيا ولكسمبورغ وليتوانيا والمغرب والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ومولدوفا والنمسا وهايتي وهنغاريا وهولندا واليمن واليونان.

السيد غودينو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالبند ١٢ من جدول الأعمال. وقد أعربت عن تأييدها لهذا البيان كل من البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، والبلد العضو في رابطة التجارة الحرة الأوروبية أيسلندا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشيحها ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، فضلا عن أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

وثمة ترابط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعزز كل منهما الأخرى. والواقع أن الديمقراطية، التي تعتبرها جميعا قيمة عالمية، والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات

الأساسية كلها مترابطة ويعزز بعضها بعضا. وبهذا المعنى فإن حماية الديمقراطية وسيادة القانون والنهوض بهما من أرفع أولويات المجتمع الدولي. والاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما راسخا بتنفيذ المبادئ الديمقراطية وتعزيزها على نطاق العالم.

وقد رحب الاتحاد الأوروبي بالمؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذي عقد في الدوحة خلال الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وموضوعه ”بناء القدرات من أجل الديمقراطية والسلام والتقدم الاجتماعي“ ووثيقته الختامية، إعلان الدوحة. ورحبنا أيضا بالاعتماد التاريخي للبيان المشترك الثلاثي في جهد مشترك لتعزيز الديمقراطية. ويدرك الاتحاد الأوروبي أن من الأمور الأساسية والضرورية القيام بإجراءات مشتركة لتعزيز الديمقراطية. وفي هذا الصدد، رحبنا بالهيكل الثلاثي للمؤتمر الدولي السادس، حيث جرى عقد منتديات للبرلمانيين والمجتمع الدولي بموازاة الاجتماع القطري الحكومي.

ونرحب بالقرارات المتعلقة بتحسين آليات المتابعة بين كل مؤتمر دولي وآخر للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، ومعالجة اهتمام الدول الأعضاء بإنشاء خطوات للمتابعة لتعزيز كفاءة وفعالية حركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وضمان التنفيذ المنهجي لتوصيات المؤتمر. ونود أن نؤكد تقديرنا للتسليم بضرورة إنشاء مجلس استشاري دولي ونواة أمانة لمساعدة الرئيس الحالي للمؤتمر الدولي السادس.

ونرحب أيضا ببرنامج العمل للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، الذي وافق عليه المجلس الاستشاري في اجتماعه الأول في ٢٦ نيسان/أبريل في الدوحة، ولا سيما قرار تعزيز التبادل العالمي للمعلومات والخبرات بإنشاء مصرف دولي شامل للبيانات المتعلقة بالديمقراطية.

ونرى أن مواصلة عمليات تبادل المعلومات بين الحركة وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية، كمجتمع الديمقراطيات والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية والاتحاد البرلماني الدولي لا يمكن أن تكون مفيدة إلا لتعزيز الديمقراطية على نطاق العالم، لأن كل منظمة لها دروسها المستفادة وأفضل الممارسات التي تتبادلها مع غيرها. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي اتخذها رؤساء المؤتمر ومجتمع الديمقراطيات للتقريب بين الحركتين، ونرحب باعتزام المعهد الدولي تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة.

وللدعم المقدم من آليات الأمم المتحدة لتعزيز الديمقراطيات الجديدة والمستعادة أهمية ملحوظة، سواء قدم من خلال صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو إدارة الشؤون السياسية أو إدارة عمليات حفظ السلام أو مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أو مكتب دعم بناء السلام أو المساعي الحميدة للأمين العام. ومن المجالات التي يزيد فيها العمل الذي تؤديه آليات الأمم المتحدة بروزا عمليات حفظ السلام وأنشطة بناء السلام، لأن السلام والأمن يعتمدان أيضا على نشر وتوطيد الديمقراطية، ويمكن للسياسة جيدة التنسيق داخل إطار الأمم المتحدة أن تساعد على تحقيق حلول سلمية للصراعات التي تهدد الاستقرار في مختلف بقاع العالم بالخطر.

ومن الأمور الأساسية أيضا تهيئة الأوضاع التي تمكّن الديمقراطية من ترسيخ جذورها حيث لم توجد قط من قبل، ودعم المؤسسات الديمقراطية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أو التي انتقلت مؤخرا إلى النظام الديمقراطي.

ولا غنى مطلقا في هذا الصدد عن إتاحة فرصة المشاركة في الحياة السياسية وصنع القرار للرجال والنساء على قدم المساواة، لأن إشراك الجميع شرط مسبق للديمقراطية الحقيقية.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن التعاون الإقليمي ضروري لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في كل منطقة من مناطق العالم. ومن هذا المنطلق، يمكن للاتحاد الأوروبي ذاته أن يشكل نموذجا ناجحا لهذا التعاون، لأن الديمقراطية والحريات الأساسية هي الدعائم الأساسية التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن التزامه بتعزيز التحول الديمقراطي من خلال برامج التعاون التي يضطلع بها في عدة مجالات، من قبيل سيادة القانون، والمشاركة الفعالة للسكان في العملية الديمقراطية، ودور المجتمع المدني وتطوير ثقافة مستقرة لحقوق الإنسان. ويقدم الاتحاد الأوروبي بصفة متزايدة مساعدته للعمليات الانتخابية في البلدان الثالثة وتعاونه معها.

ونعتبر القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان عناصر أساسية من اتفاقاتنا بشأن التعاون الإنمائي، كما يظهر بوضوح في اتفاق كوتونو مع عدة بلدان في أفريقيا ومنطقتي الكاريبي والمحيط الهادئ. وهذا يوفر الأساس اللازم لعمليات تبادل منظمة بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان مع البلدان الثالثة، تساندها برامج تعاون ملموسة، لتيسير إحراز تقدم ملموس على أرض الواقع.

وكما نقيّم التعاون الإقليمي، نحن نولي أهمية فائقة لجهود المجتمع الدولي لوضع وتنفيذ برامج مساعدات وبرامج تعليمية في سبيل تحقيق الديمقراطية. والاتحاد الأوروبي يعتبر الأمم المتحدة أنسب إطار دولي يجدد العمل في نطاقه لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وترويجهما في جميع أنحاء العالم.

واسمحوا لي بأن أكرر التأكيد على أننا لا نسعى إلى فرض أي نموذج خاص للديمقراطية. ونحن نقر بما لكل بلد من تراث فريد في السياسة والاجتماع والثقافة، ولذلك نعتبر أن للمجتمع المدني دورا أساسيا يؤديه لضمان احترام المبادئ الديمقراطية.

وختاما يود الاتحاد الأوروبي أن يشكر قطر على استضافتها المؤتمر الدولي السادس عام ٢٠٠٦، ولكل ما بذلته من جهود لكفالة التنفيذ الفعلي لتوصيات المؤتمر.

السيد شبار (المغرب) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي بأن أوجه، باسم وفدي، في مستهل كلمتي، آيات شكري المخلصة إلى الأمين العام، على التقريرين المقدمين في إطار البند ١٢ ن جدول الأعمال (A/62/296 و A/62/302) وهما يقدمان لنا فكرة عامة عن الأنشطة والمبادرات التي قامت بها منظومة الأمم المتحدة لدعم جهود الحكومات لتحقيق وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لشكر وفد قطر، لما أبداه من حُسن القيادة والمرونة طوال عملية إعداد مشروع القرار A/62/L.9. ويسر وفدي أن يكون من بين مشروع القرار هذا؛ ونحن نوافق موافقة تامة على أحكامه، ونرجو أن يُعتمد بتوافق الآراء. والنص المعروض علينا اليوم يؤكد من جديد التزام الدول الأعضاء بتعزيز الدور الهام الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في دعم الجهود التي ترمي إلى توطيد الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان.

والنظر في بند جدول الأعمال هذا يتيح لوفد بلدي فرصة لتسليط الضوء بصورة سريعة على بعض عناصر مفهوم الديمقراطية، الذي يأخذ به المغرب، وعلى مبادئ وأسس إجراءاته في مجال تشجيع الديمقراطية وتوطيدها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. إن نظرة بلدي إلى الديمقراطية تقوم على أساس أربعة أركان رئيسية. أولها التنوع. ولئن صح أن الديمقراطية هي من القيم العالمية المشتركة بيننا جميعا، فإن من الصحيح كذلك أنه ليس هناك طريق واحد يؤدي إلى الديمقراطية وأن بإمكان كل بلد أن

يجد، من خلال روح الإبداع فيه وأصالة شعبه وغنى تراثه، طريقه الخاص لاضطلاعه بعلميته الخاصة للتحوّل إلى الديمقراطية. وبهذا نرى أن عالمية الديمقراطية لا معنى لها إلا بالتنوع والتعددية والإخلاص للقيم المشتركة بين جميع الشعوب، على مستوى أرفع من خلافاتها ومتجاوزا لها. ولا يمكن أن تقوم قائمة للدعم والتعاون وعمليات التبادل في سبيل الإثراء المشترك، التي تحقق الديمقراطية وتعززها، إلا في جو من الاحترام المتبادل الذي يختفي بأوجه الاختلاف، التي هي بحد ذاتها قيم معترف بها وحقوق مشروعة. ومن وجهة النظر هذه، كانت الأمم المتحدة – بسبب ما لها من بُعد عالمي، متعدد الأطراف، ووفقا للمبادئ والقيم التي على أساسها يقوم عملها – وهي أنسب إطار يمكن ضمنه، بصورة فعالة وملائمة، مساعدة الدول الأعضاء في عملية تحقيق الديمقراطية وتوطيدها.

والركن الثاني هو السلم والأمن. إن الانتقال إلى الديمقراطية عملية طويلة ومعقدة، تقتضي أجواء سلام واستقرار في الداخل وفي الخارج. ولا يمكن إقامة ديمقراطية دائمة إلا في سياق إقليمي ودولي، يضمن الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامة أراضيها. وفي هذا الصدد، إن دور الأمم المتحدة حاسم الأهمية، لأنها المسؤولة الأولى عن صورة السلم والأمن الدوليين.

وعلى الصعيد الوطني، لا تتوفر للديمقراطية مقومات البقاء إلا في إطار سيادة القانون، في دولة تضمن أمن مواطنيها وممتلكاتهم وتمثل الإرادة الحرة للشعب صاحب السيادة مع الاحترام الكلي للقانون، وتحارب الذين قد يستغلون الحقوق والحريات الفردية والجماعية لتحويل وجهتها وكبتها وينبغي أن يتحلى المجتمع الدولي بالتيقظ والحزم في محاربة التطرف والإرهاب – بجميع أشكاله – وهو آفة يبدو أنها لا تستثني اليوم أية منطقة من مناطق العالم.

وأما الركن الثالث، فهو التنمية. وستبقى الديمقراطية السياسية التي لا يمكن حصرها في إجراء انتخابات فحسب، مهما كان ذلك هاما وضروريا – ضعيفة ومفتقرة إلى المصداقية، إذا لم تلازمها تنمية اقتصادية واجتماعية يراها الشعب بأم عينيه. ولذلك، لا يمكن أن تحصل ديمقراطية حقيقية إلا إذا واكبها تقدم ملموس في عمليات إصلاح الحكم الرشيد، الذي ينبغي أن يُرسى على أساس إدارة فعالة وقضاء عادل واقتصاد قائم على التضامن، ينتج الثروة ويهيئ للجميع الفرص والرفاه.

ويقتضي عمل الديمقراطية بصورة سليمة، الحفاظ على الأخلاق في العمل العام ببذل جهود لمكافحة جميع أشكال الفساد والاختلاس ووجوب المساءلة للإشراف على مؤسسات تكون فعالة وجديرة بالثقة. وفي هذا الصدد، تكمن مسؤولية المجتمع الدولي وفعاليات التنمية الدولية في مساعدة البلدان النامية في مختلف جهودها المبذولة للإصلاح.

وهذه المسؤولية أوسع نطاقا وأسمى من أن تقتصر على برامج ومبادرات وطنية وإقليمية أو دولية، تشير تحديدا إلى الديمقراطية، بل يجب أن تنعكس صورتها في دعم كلي لجميع الإجراءات التي يمكن أن تؤثر على حياة السكان. وهل نحن بحاجة، في سبيل تصوير ذلك المفهوم، إلى أن نؤكد أن من شأن كل مبادرة لزيادة المساعدات الإنمائية الرسمية والتعامل المنصف مع الديون تعزيز الديمقراطية؟ ويشكل كل تدبير يرمي إلى إنشاء نظام تجارة دولي يكون أكثر انفتاحا أمام منتجات البلدان النامية، تعزيزاً إضافيا للبنى الديمقراطية. وكل مبادرة تستهدف صون البيئة والتخفيف من آثار تغير المناخ، تخدم أيضا قضية الديمقراطية.

والركن الرابع هو احترام حقوق الإنسان. ويتوقف توطيد الديمقراطية على إرساء ثقافة حقوق الإنسان وغرسها في عقول السكان وفي ما للدولة من مؤسسات سياسية

واقتصادية واجتماعية، وفي تمكين هذه الثقافة من أن تتأصل فيها. والهدف هو جعل بني الإنسان مشاركين نشطين في جميع العمليات الديمقراطية، فضلا عن كونهم المستفيدين النهائيين من هذه العمليات. وفي هذا الصدد، ينبغي للدولة التي تتطلع للديمقراطية أن تبقي نصب عينيها ضرورة تعزيز مركز المرأة. وينبغي أن تمنح المرأة، دون تمييز أو استبعاد، نفس الفرص التي تتاح للرجل للمشاركة في الحياة العامة على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية.

ومما لا شك فيه أن الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمجتمع الدولي جهات فاعلة هامة في تنفيذ المشروع الديمقراطي بقدر ما تتحمل من مسؤولية في إنعاش الحياة العامة وتشجيع ظهور نخبة قادرة على إدارة شؤون الناس. وفي نفس الوقت، تشكل وسائط الإعلام طرفا أساسيا في الهياكل الديمقراطية. بيد أن مساهمتها ينبغي ألا تقتصر على مجرد توفير المعلومات، وهو شيء مهم طبعاً، ولكن ينبغي أن تتضمن أيضاً حملات للتوعية وتعزيز القيم الديمقراطية.

باختصار، يتوق بلدي إلى ديمقراطية بوجه إنساني. وهذه الديمقراطية لا يمكن أن تترسخ لمدة طويلة إلا في عالم متصالح وسلمي ومزدهر ومتسامح ومتَّحد.

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، نظم المغرب، وفقاً للمعايير الديمقراطية الراسخة، انتخابات تشريعية امتُدحت في جميع أنحاء العالم لشفافيتها وحُسن تنظيمها ومصداقية نتيجتها. وقد أجريت هذه الانتخابات وفقاً للأحكام الدستورية التي أقرها مواطنو المغرب في وقت سابق، وأدت إلى تشكيل حكومة مدعومة بأغلبية برلمانية ومعارضة بناءة مستعدة لأداء دورها بالكامل في توفير رأي موازن ووجهة نظر ناقدة لأعمال الحكومة. والمشروع الديمقراطي الذي أُنجز ذلك من خلاله يستند إلى نموذج أصلي من المعايير الديناميكية. ويستند هذا النموذج إلى هوية المغرب الوطنية الثرية – المنبثقة بدورها عن قيم الإسلام الأصيلة والمتسامحة – وتستلهم تجارب دولية متنوعة عديدة في المشاركة الديمقراطية وتشجيع حقوق الإنسان. وهذا النموذج من الملكية الدستورية والديمقراطية والمدعومة شعبياً يتفق تماماً مع الالتزامات الدولية، التي التزم بها المغرب طوعاً فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ويتفاعل على نحو متسق ومستمر مع القيم العالمية التي يؤديها بلدي ويسهم فيها.

ولإقامة هذه الديمقراطية وإقامة مجتمع ديمقراطي حديث أخذ المغرب، مسترشداً بالرؤية الإصلاحية لملكه الشاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس، وباتساق تام مع التطلعات المشروعة لمواطنيه، بنهج شامل ومتعدد الأبعاد يستند إلى ثالوث مكون من الإصلاح والمشاركة والاقتراب. وهكذا استهل المغرب الألفية الجديدة بنطاق واسع من الإصلاحات، شملت حقوق الإنسان ومركز المرأة والبيئة الاقتصادية والمالية، والعدالة، وتحديد المجال الديني، والإدارة العامة، وقوانين الحرية العامة، والعمل، والاستثمار، والصحافة، والأحزاب السياسية، على سبيل المثال لا الحصر.

ومن بين هذه الإصلاحات الواسعة النطاق والمتعددة الجوانب، يود وفدي أن يذكر على وجه الخصوص مبادرتين تجسدان روح وفلسفة المشروع الديمقراطي الذي ينوي المغرب تحقيقه.

المبادرة الأولى وحدة الإنصاف والمصالحة، وهي مشروع في العدالة الانتقالية يهدف، بتصميم وبدون أدنى تردد أو رضى عن الذات، لتقرير الحقيقة فيما يتعلق بالإساءات وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي، وتعويض الضحايا أيضاً. وتشمل مهمتها أيضاً وضع توصيات ومقترحات لضمان وضع نهاية دائمة لممارسات الماضي المؤذية. وتنبع أصالة هذه المبادرة، في جملة أمور، من

كونها ناتجة عن إرادة محلية منبثقة من حيوية المجتمع المدني المغربي، وموافقة السلطات العامة ومشاركتها بفعالية، ومشاركة واسعة من الشعب المغربي الذي تابع، عبر وسائط الإعلام، شهادات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي.

والمبادرة الثانية مبادرة وطنية للتنمية البشرية، تتكون من إطار استراتيجي للتنمية الاجتماعية وتوطيد النتائج التي تحققت حتى الآن في إحراز تقدم ديمقراطي. وتهدف إلى تخفيض العجز الاجتماعي الذي ابتليت به الأحياء الحضرية الفقيرة ومعظم المجتمعات الريفية الفقيرة، وتوفير دخل مستقر ووظائف لساكنيها، وكذلك تقديم المساعدة إلى أضعف المجموعات والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

ويتوقف نجاح أي مشروع في مجتمع ما على التزام المواطنين ومشاركتهم في جميع مراحل المشروع من بداية تصوره وتخطيطه إلى تنفيذه وتقييمه. ولا يمكن اختزال الديمقراطية التشاركية بمجرد أداء الفرد لواجب الاقتراع، مهما كانت أهمية ذلك؛ ويجب أن تتجلى الديمقراطية التشاركية بالتزام دائم من جانب المواطنين في جميع مجالات الإصلاح والتحديث. وفي السعي لتحقيق هذه الغاية، التزم المغرب بتطوير منبر للمشاركة الكاملة لا يستبعد أياً من مواطنيه. ومن الأمثلة الجيدة لإيضاح ذلك، استخدام التدابير والإجراءات الإيجابية لسد الفجوات في وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويشكل مفهوم الاقتراب أيضاً جزءاً لا يتجزأ من مشروع المغرب الديمقراطي، ويصبح بصورة متزايدة حقاً من حقوق المواطنين. ونتيجة لذلك، فإن الشواغل الإقليمية تشغل حيزاً أكبر من أي وقت مضى في السياسة العامة التي يجب أن تأخذ بالحسبان إمكانية المجتمعات المحلية وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. ولذلك، فإن تطوير الحكم عن قرب، المستند إلى توزيع الحكم على الأقاليم واللامركزية ولامركزية الإدارة، يمثل جزءاً لا يتجزأ من الهيكل الديمقراطي المحلي المتوخى للمغرب. والهدف ضمان أن تكون نماذج التنظيم التكميلي هذه محركاً يقود التنمية الوطنية، ويراعي في نفس الوقت الديناميكيات الإقليمية.

إن الطريق إلى الديمقراطية الحقيقية محفوف بالمزالق والقيود. ومن المؤكد أنه يقود إلى النجاح والتقدم، ولكنه ينطوي أيضاً على شوائب وإحباطات. ولكن هذا هو قَدَرُ الذين اختاروا بتصميم ضمان التغيير ورفضوا الاستسلام والهزيمة واليأس. وبأخذ هذا الواقع في الحسبان، يعتقد بلدي أن مطمحه إلى إقامة مجتمع ديمقراطي وحديث لا يفوقه إلا تصميمه على السعي بجلد وتواضع إلى تحقيق الإصلاحات الطوعية والمنظمة التي التزم بالقيام بها، معتمداً على مواطنيه وعلى ثقته بشركائه الثنائيين والمتعددي الأطراف.

السيدة أوشير (منغوليا) (تكلمت بالانكليزية): بداية، أود أن أتقدم، باسم حكومتي، بالتهنئة إلى حكومة ودولة قطر على عقدها بنجاح المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة والمستعادة حول الموضوع الرئيسي ”بناء القدرة من أجل الديمقراطية والسلام والتقدم الاجتماعي“ في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي.

وقد حقق المؤتمر نجاحاً باهراً وشارك فيه ١٤٥ بلداً و ٦٩ برلماناً و ١٤٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني. وقد كان بداية خطوة هامة في التطوير التدريجي لعملية الديمقراطيات الجديدة والمستعادة العالمية. فضلاً عن ذلك، لا يمكن التقليل من أهمية مؤتمر الدوحة بوصفه أول مناسبة عالمية معنية بالترويج للديمقراطية تعقد في الشرق الأوسط. وقد كانت المطامح التي تتشاطرها شعوب العالم جميعها

موضوعه الرئيسي، مع التركيز على مسائل السلام والديمقراطية والتقدم الاجتماعي الأساسية. وفي نفس الوقت، نجح المؤتمر في تجسيد الشواغل والمطامح المحددة لشعوب منطقة الشرق الأوسط التي استضافته.

ومن دواعي السرور أن نلاحظ أن الهيكل الثلاثي للمؤتمر، الذي أُدخل لأول مرة في المؤتمر الخامس، المعقود في بلدي، استخدم استخداماً كاملاً واستمر تطويره في الدوحة. وكان اعتماد المكونات الثلاثة للمؤتمر جميعها – الحكومات، والبرلمانات، والمجتمع المدني – لأول مرة لبيان مشترك أعادوا فيه تأكيد التزامهم المشترك بعملية زيادة إضفاء الطابع الديمقراطي وأهمية تعزيز الديمقراطية كمسؤولية مشتركة، مبادرة رائدة بحق يتعين الاستمرار فيها.

وتكمن الميزة الحقيقية لعقد مؤتمرات عالمية، بما ينبثق عنها من وثائق ختامية في الإجراءات العملية الرامية إلى تنفيذ ما اتفقنا عليه جميعا واعتمدناه في تلك اللقاءات. وعلى هذا الأساس، اتخذت منغوليا عددا من المبادرات تماشيا مع توصيات المؤتمر الخامس الذي استضافته في عام ٢٠٠٣.

وتضمنت عملية المتابعة الموضوعية في منغوليا وضع مؤشرات مملوكة وطنيا لقياس الأداء الديمقراطي والتقدم في إضفاء الطابع الديمقراطي، ومذكرة المعلومات القطرية، وهي أداة أخرى للتقييم توفر إطارا للتقييم الكمي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. علاوة على ذلك، واستنادا إلى نتائج المؤشرات ومذكرات المعلومات، تم وضع مشروع خطة عمل وطنية لتعزيز الديمقراطية في منغوليا. وحددت الخطة أكثر المهام إلحاحا التي يتعين على منغوليا الاضطلاع بها في التصدي للتحديات التي تواجهها في مجال الحكم الديمقراطي. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى الاجتماع المزمع لفريق الخبراء المعني بوضع خطط وطنية بشأن الديمقراطية، على النحو المتفق عليه في نيسان/أبريل الماضي في الدوحة في اجتماع المجلس الاستشاري للمؤتمر السادس، لتبادل الخبرات مع الآخرين والتعلم منها.

وقد اضطلعت منغوليا بالتزام فكري بأن تصمم مؤشراتها للحكم الديمقراطي بما يتفق خصوصا، مع متطلبات راسمي السياسة الوطنية. وتقرر أن يتضمن نهجنا مجموعتين من المؤشرات: مؤشرات أساسية تتعلق بالخصائص العالمية للديمقراطية، ومن ثم فإنها تنطبق على كل المجتمعات الديمقراطية؛ ومؤشرات تابعة تبين، في جملة أمور، السمات المميزة لبلدنا، وحضارته البدوية، وحالته الجغرافية السياسية، وتفاصيل ترتيباته الدستورية، والتوزيع المكاني للسكان، والخصائص الاجتماعية لسكاننا في الحضر والريف، والجوانب الجنسانية والتعليمية.

وكان عماد تلك العملية هو منهجية تقييم حالة الديمقراطية التي وضعها المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية. وفي ذلك الشأن، أود أن أعرب عن عميق امتناننا لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية لالتزامهما بأنشطتنا للمتابعة ودعمهما لها. ويود وفدي أيضا أن يعرب عن تأييده القوي لتوصية الأمين العام بأن يستخدم مضيفو المؤتمر في المستقبل المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية كمورد مستمر، لما له من قاعدة معارف واسعة النطاق. وتود منغوليا كذلك أن ترحب بخطط المعهد لتعزيز اتصاله الاستراتيجي وعلاقاته البرنامجية مع الأمم المتحدة لزيادة الأهمية السياسية لأعمال المعهد بشأن بناء الديمقراطية وآثارها. وكان افتتاح مكتب في نيويورك للمراقب الدائم عن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية لدى الأمم المتحدة خطوة هامة في ذلك الاتجاه.

وقد تبادلت منغوليا خبراتها في ميدان المتابعة مع البلدان الأخرى وخبراء الديمقراطية المشتركين في مؤتمر متابعة

المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعقود في أولانباتار في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وعلاوة على ذلك، تبادل وفدنا في مؤتمر الدوحة، الذي ترأسه وزير الخارجية ماكنياما أينخبولو، خبراته في ميدان المتابعة مع المشتركين في المؤتمر أيضا، وقدم تقريرا عن أنشطة منغوليا بصفتها رئيسا للمؤتمر الخامس. ونرجو أن تتواصل متابعتنا على نحو أكبر ونأمل أن يزداد طابعها المؤسسي، في ضوء المبادرة الجديدة لربط تحقيق منغوليا للأهداف الإنمائية للألفية بالتقدم في مجال الديمقراطية، في الوقت الذي أعلن برلمان منغوليا حقوق الإنسان، والديمقراطية، وعدم التسامح إطلاقا فيما يتصل بالفساد بوصفها جميعا هدفها الإنمائي التاسع للألفية.

وندرك تمام الإدراك تعقد مهمة تحديد المؤشرات التي يمكن قياسها كميا والتي سيتم وضعها لقياس التقدم فيما يتعلق بهدفنا الإنمائي التاسع للألفية. ويحظى ذلك العمل الصعب والرائد بالدعم من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية. ومن المتوخى حتى الآن تعميم منهجية ونتائج مؤشرات الحكم الديمقراطي في غايات هدفنا الإنمائي التاسع للألفية. وفي ذلك الصدد، نلاحظ باهتمام شديد مبادرة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بوضع مؤشرات لحقوق الإنسان للتركيز على ترجمة المعايير العالمية لحقوق الإنسان إلى مؤشرات تنفيذية هامة يمكن أن تعزز رصد تنفيذ تلك الحقوق على المستوى القُطري.

وفي إطار العمل على تحقيق الهدف الإنمائي التاسع للألفية، أجاز برلمان منغوليا قانونا جديدا لمكافحة الفساد، وبهذا هيأ بيئة قانونية لإزالة القيود التي تفرضها تلك الظاهرة على التنمية. وعلاوة على ذلك، أنشئت هيئة جديدة لمكافحة الفساد لإرهاف الوعي العام، ومنع الفساد والكشف عنه، والتحقيق في حالات الفساد، ومراجعة البيانات المالية وبيانات الدخل المقدمة من المسؤولين العامين. وانضمت منغوليا أيضا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتسعى إلى تنفيذ أحكامها على الصعيد الوطني.

ونرحب بتشديد قطر، بصفتها الرئيس الحالي للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، على كفالة المتابعة المنهجية لقرارات المؤتمر السادس وتنفيذها. والنتائج المثمرة لاجتماعي المجلس الاستشاري للمؤتمر، الذي يشرف بلدي أن يكون عضوا فيه، أثبتت جدوى تلك الآلية. وأود، بصفة خاصة، أن أبرز أهمية إنشاء مصرف بيانات الديمقراطية الجديدة وإدامته لتيسير تبادل الخبرات والمعارف الفنية بين الدول يتصل بجهودها لإضفاء الطابع الديمقراطي.

ومن المبادئ الهامة الكامنة وراء تحركنا في هذا الاتجاه أنه، في حين أن الديمقراطية لا يمكن استيرادها من الخارج، فإنه يتعين على المجتمع الدولي تشجيعها ودعمها عن طريق التعاون وتقديم المساعدة. وكما يرد في تقرير الأمين العام (A/62/296) بشأن بند جدول الأعمال قيد المناقشة، ما برحت منظومة الأمم المتحدة تضطلع بأنشطة متعددة الأوجه لدعم الديمقراطية في شتى أنحاء العالم. ويثلج صدر وفدي التزام الأمين العام شخصيا بتعزيز الديمقراطية كواحدة من أولويات ولايته.

ويود وفدي أن يرحب بصفة خاصة بالمعلومات الواردة في التقرير عن أعمال الحركات والمنظمات الحكومية الدولية الرئيسية في مجال تعزيز الديمقراطية، وكيف عملت منظومة الأمم المتحدة، وكيف يمكنها أن تعمل على نحو أكبر، مع هذه المنظمات بطريقة توفر الدعم للجهتين. ومن المستصوب إجراء دراسة عن عملية تنسيق الجهود واتساقها فيما بين الوكالات التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة. ونرى أن هذه الدراسة ستوفر مقترحات وتوصيات محددة بشأن تبسيط الإجراءات التي تتخذها مختلف الجهات المعنية في الأمم المتحدة في مجال تعزيز الديمقراطية وزيادة تنسيقها.

وأوافق على اقتراح الأمين العام بأن تقدم منظومة الأمم المتحدة الدعم التقني في إنشاء مصرف بيانات الديمقراطية وموقعه على شبكة الإنترنت. وفي ذلك الصدد، أود أن أذهب إلى ما هو أبعد من ذلك وأن أقترح إنشاء موقع بابي شامل للأمم المتحدة – ربما تحت العنوان البريدي الإلكتروني democracy.un.org – يتضمن بيانات عن الأنشطة المتصلة بتعزيز الديمقراطية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الأعمال المنجزة في إطار المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ومجتمع الديمقراطيات.

لقد عملت منغوليا على نحو استباقي منذ وقت طويل للتقريب بين مجتمع الديمقراطيات والمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة بوصفهما حركتين حكوميتين دوليتين عالميتين تتشاطران نفس الهدف المتمثل في تعزيز الديمقراطية وتوطيد دعائمها. ومنذ بضع سنوات، قام وفدي بإعداد ورقة غفل عن السبل الممكنة للتقريب بين الحركتين، وتشاطر هذه الورقة فيما بين أعضائها. ومنغوليا، بصفتها عضوا في كل من المجلس الاستشاري للمؤتمر والمجموعة التنظيمية لمجتمع الديمقراطيات، مستعدة لمواصلة هذه الجهود بالتعاون مع الأعضاء المهتمين الآخرين.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا تأييد وفدي القوي لمشروع القرار المعنون ”دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة“، الوارد في الوثيقة A/62/L.9، وأناشد أعضاء الأمم المتحدة عامة بذل جهود متضافرة في متابعته.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): ترحب حكومة المكسيك بعرض مشروع القرار (A/62/L.9) المعنون ”دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة“، بما في ذلك الاقتراح الداعي إلى تخصيص يوم دولي للديمقراطية.

كما يسر المكسيك أن ترحب بتقرير الأمين العام (A/62/296) المعنون ”دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة“، الذي يجسد بدقة العمل الذي قام به المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية من أجل تعزيز الديمقراطية في جميع أرجاء العالم. وفي ذلك الصدد، نرحب بتوصية الأمين العام المتعلقة بالتعاون بين المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية والمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وتجمع الديمقراطيات والأمم المتحدة.

والمكسيك باعتبارها دولة عضوا في المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، قد تعهدت بالقيام بطائفة واسعة النطاق من الأنشطة لتعزيز الديمقراطية على الصعيدين الوطني والدولي. وتمخض تعاون حكومة بلدي مع المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية عن إعداد مشروع المكسيك، الذي انطلق عام ٢٠٠٥ لتنفيذ ومتابعة مجموعة من الأنشطة والمؤتمرات والحلقات الدراسية والمطبوعات الرامية إلى تعزيز الحوار والتوعية بشأن الديمقراطية، فضلا عن تشجيعها والنهوض بها في جملة أمور.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى الزيارة التي قام بها إلى المكسيك في تشرين الأول/أكتوبر الماضي الأمين العام للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، والتي اجتمع خلالها مع رئيس المكسيك ومسؤولين بوزارة الخارجية، وأمانة الحكم، ومحكمة الانتخابات التابعة للجهاز القضائي، والمعهد الاتحادي للانتخابات في المكسيك. وفي نفس المناسبة، قام الأمين العام للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية أيضا بزيارة لمعهد البحث القانوني التابع لجامعة المكسيك الوطنية المستقلة والتقى بأعضاء من مجلس

الشيوخ. وقد جسدت زيارته تصميم المكسيك والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية على العمل معا.

ويسهم المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية في المجتمع الدولي بتوفير سبل الوصول إلى قاعدة المعارف الزاخرة لديه، التي تضم أدوات لبناء القدرات المتخصصة، وشبكات للخبراء في العمليات الانتخابية والأحزاب السياسية وإعداد الدستور والمسائل الجنسانية والديمقراطية، ومنهجية لتقييم الديمقراطية استنادا إلى الظروف المحلية والحوار الديمقراطي.

ونحن على ثقة بأنه بفضل افتتاح مكتب المراقب الدائم عن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية لدى الأمم المتحدة، مؤخرا في نيويورك، ستعزز المنظمة نشاطها في التوعية الاستراتيجية وعلاقاتها البرنامجية مع الأمم المتحدة، وسيكون بمقدورها الاتصال بالدول الأعضاء لدى تنفيذ عملها توطيدا للديمقراطية.

السيد غيهلوت (الهند) (تكلم بالهندية، وقدم الوفد نصا بالانكليزية): نشكر الأمين العام على تقريريه (A/62/296 و A/62/302) المقدمين في إطار البند ١٢ من جدول الأعمال المعنون ”دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة“.

ما برحت الأمم المتحدة منذ أمد طويل تدعم الديمقراطيات الناشئة في إجراء الانتخابات وتعزز الحكم الذي يتسم بالشفافية والمساءلة. كما درجت على مساعدة البلدان الخارجة من الصراع والاضطراب السياسي على بناء مؤسسات ديمقراطية. ونثني على الدور المتزايد للأمم المتحدة في تيسير التعاون الدولي في إطار متابعة المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، لا سيما في تقديم المساعدة أو إسداء النصح في مجال إرساء الديمقراطية.

ويشرف الهند أن تشارك بانتظام في المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. فمن الأهمية تبادل التجارب بشأن إرساء الديمقراطية وتحديد الوسائل لتعزيز الديمقراطية التعددية والتشاركية. ونلاحظ بارتياح أن عدد البلدان المشاركة في المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة قد ارتفع من ١٣ بلدا، في المؤتمر الأول الذي عقد في مانيلا عام ١٩٨٨، إلى ١٤٢ بلدا في الدوحة عام ٢٠٠٦.

والديمقراطية من أعظم المثل العليا، غير أن نجاح ممارستها يتطلب مؤسسات وقوانين وإجراءات قوية و ثابتة، وتطوير ثقافة برلمانية جوهرها مساءلة من هم في السلطة أمام المواطنين العاديين في البلد. ومن بين أهم عناصر الديمقراطية قضاء يتسم بالاستقلالية والحياد، وصحافة حرة، ومؤسسات مدنية وعسكرية احترافية، وهيئات تستمد سلطتها من الدستور للحفاظ على حقوق جميع فئات المجتمع، وآلية انتخابية مستقلة.

ويستند التراث الديمقراطي إلى مقوماتها الثقافية المتمثلة في التسامح، واحترام وجهات النظر المخالفة، واحترام التنوع. وقد أثبتت الهند أنه يمكن النجاح في تحقيق نمو مستقر وطويل الأمد في ظل ديمقراطية مزدهرة. وبالفعل، تبين التجربة الهندية أن تنفيذ سياسات عامة إنمائية وإصلاحات اقتصادية تفاعلية، عندما يقترن بنظام حكم ليبرالي ديمقراطي، يؤدي إلى استقرار ونمو عامين والحد من الفقر بقدر كبير.

وما انفكت الهند تتشاطر تجربتها الغنية، وقدراتها المؤسسية، وبنيتها التحتية المعنية بالتدريب مع الدول التي تطلب مساعدتها. وعلى نفس المنوال، دأبت الهند أيضا على دعم جهود الأمم المتحدة لبناء القدرات المؤسسية والبشرية الضرورية لتعزيز الممارسة الناجحة للديمقراطية. ولأن الهند أكبر ديمقراطية في العالم، كان من الطبيعي أيضا أن تدعم

إنشاء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية. وقد قدمنا للصندوق إسهاما أوليا قدره ١٠ ملايين دولار، ونشارك بصورة فعالة وبناءة في تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها. وأعلنت الهند مؤخرا تعهدا إضافيا بقيمة ١٠ ملايين دولار لصندوق الديمقراطية. كما تعرب عن استعدادها لتبادل تجاربها والتعاون مع بلدان أخرى تحت إشراف الصندوق، بما في ذلك في مجالات مثل بناء المؤسسات، ونشر الوعي، وتنمية القدرات القيادية.

وقد أحطنا علما بالتوصيات الملموسة للأمين العام بشأن كيفية تحسين التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والحركات والمنظمات ذات الصلة الأخرى المعنية بتعزيز الديمقراطية. وإلى جانب المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، تُوسِّع الأمم المتحدة تفاعلها مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى التي تعمل في ميدان الديمقراطية، بما فيها مجتمع الديمقراطيات والاتحاد البرلماني الدولي. ويتعين أن نفحص بعناية الاقتراح القائل بأنه يمكن للأمم المتحدة أن تساعد على إنشاء آليات للتنسيق والتعاون بين هذه الحركات الديمقراطية العالمية. وبدلاً من ذلك، ربما ينبغي أن تركز الأمم المتحدة جهودها على المؤسسات وبناء القدرة بين الدول الأعضاء المهتمة.

وينبغي أن تنصب جهودنا الجماعية على تحسين قدرات الدول الأعضاء حتى تستطيع تقبل سيادة القانون والديمقراطية. وينبغي أن يكون الهدف استمرار تعزيز الديمقراطية، سواءً كانت جديدة أو مستعادة، والتشجيع على إعادة عملية التحول إلى الديمقراطية إلى مسارها عندما تخرج عنه. ولما كانت الهند أكبر ديمقراطية في العالم، فإنها مستعدة للانضمام إلى الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتعزيز أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى دعم القيم الديمقراطية وإعلائها.

السيد ماليركا دياز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): من أهم العقائد التي اتفقنا عليها جميعاً في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، المعقود في فيينا في عام ١٩٩٣، أن

> ”الديمقراطية تقوم على إرادة الشعب المعبر عنها بحرية لتقرير نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومشاركته التامة في جميع جوانب حياته“.

ونحن سعيدون جداً لأن هذا المبدأ لقي تقديراً كبيراً مرة أخرى في إعلان الدوحة، الذي اعتمده المؤتمر السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

بيد أن من المثير للقلق أن هناك محاولة متزايدة على الصعيد الدولي لترسيخ نموذج واحد للديمقراطية والحكم، يستند إلى مجموعة مبادئ غير عادلة تسمى الديمقراطية الليبرالية، ويتجاهل تماماً خصوصيات وواقع كل بلد ومجتمع. ومن الواضح أن أقوى البلدان مستمر في الترويج، إلى جانب هذا النموذج، لآلية جديدة للهيمنة على الشعوب وإخضاع هوياتها. واليوم، تماماً كما كان الحال في أحلك عصور الظلام في تاريخ البشرية، وتسعى هذه البلدان لإدانة ومعاقبة جميع الذين لا ينحنون لهذا النموذج الجديدة.

وفي المطالبة بإعطاء الأولوية للامتثال لهذه المعتقدات، التي تقتصر بصورة أساسية على مجال الحقوق المدنية والسياسية، أزيح إلى المقعد الخلفي مفهوم أن الديمقراطية، أولاً وقبل كل شيء، حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب. والهدف من ذلك تفادي حقيقة أن الديمقراطية مشاركة حقيقية ويومية في ممارسة السلطة واتخاذ القرارات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فلا ديمقراطية بدون حرية أو مشاركة شعبية أو عدالة اجتماعية أو رفاه فردي وجماعي أو تضامن إنساني. والسيادة حق مكتسب للشعب، ولا سيادة بدون استقلال

وطني. ولا ديمقراطية بدون تنمية. ولا يمكن أن تقتصر الديمقراطية على ممارسة الحقوق المدنية والسياسية على نحو يضر بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ولا ينبغي للديمقراطية الحقيقية أن تضفي الطابع المؤسسي على الدفاع عن أغنى الناس وأكثرهم تمتعاً بالامتيازات على نحو يضر بأشد الناس حاجة. وفي هذا الصدد، يجدر التشديد على أن أكثر البلدان دفاعاً عن مفاهيم الحريات والحقوق السياسية لا تفعل شيئاً، وإن فعلت لا تفعل إلا الترر اليسير للحيلولة دون وفاة ملايين الناس في العالم الثالث من الجوع ومن أمراض يمكن الشفاء منها، وتعليم ١١٥ مليون طفل في سن الدراسة لا يلتحقون بالمدارس و ٨٠٠ مليون بالغ أمي، ومساعدة ١,١ بليون إنسان على الإفلات من الفقر المدقع وإيواء ملايين المشردين.

وما يسمى بالديمقراطية الليبرالية البرجوازية، التي يبدو أنها نجحت في البلدان الغربية وإن كانت تعتريها جوانب نقص خطيرة، ثبت عدم فعاليتها في سياقات أخرى.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه في جميع أنحاء العالم، حتى في المجتمعات المتطورة جيداً، هناك حالات قليلة جدا تكثر فيها، ومع ذلك لا توجد ديمقراطية ولا توجد مشاركة شعبية، حيث امتناع معظم الناخبين عن الإدلاء بأصواتهم وعدم المشاركة في الحياة الاجتماعية السياسية قاعدة وليس استثناء، مما يأتي بحكومات بدون دعم الأغلبية ودون إجماع شعبي حقيقي. وفي هذا النموذج، تتفشى المحسوبية والاستبداد وشراء الأصوات وتزوير الانتخابات والفساد والاختلاس والمحاباة، من بين علل أخرى.

وفي العالم الصناعي والثري، يشكك مواطنون عديدون في نموذج الديمقراطية الليبرالية التي يحاول البعض فرضها. ويشعرون أنه لا تتوفر لهم مشاركة حقيقية في عمليات صنع القرار، ويشعرون أن الحملات الانتخابية ووسائط الإعلام تتلاعب بهم، ويشعرون أن هذا النموذج خاص بالنخبة وأن الأحزاب السياسية والعاملين في المجال السياسي لا اعتبار لهم ولا يوفون بوعودهم الانتخابية.

ويراودنا قلق أيضاً من القيود المتزايدة التي يجري فرضها على ممارسة معظم الحقوق المدنية والسياسية الأساسية في عدد كبير من بلدان العالم الأول بدعوى مكافحة الإرهاب. ووصل الأمر إلى حد سن أحكام تشريعية تخول الاحتجاز لمدة طويلة دون الاتصال بمحامين ودون توجيه تهم، والاستعاضة عن إجراءات الترحيل بنقل المواطنين من بلد إلى آخر بضمانات اعتقال بسيطة، وعمليات إعدام خارج النظام القضائي، واغتيال مواطنين أجانب، وممارسة أنشطة سرية في بلدان أخرى، وانتهاك القوانين والحدود.

ومن المستحيل حالياً تقديم حجج مقنعة لصالح نظرية تفوق الديمقراطية الليبرالية البرجوازية على الصعيد العالمي، ومع ذلك لا يزال هناك تصميم على فرضها.

ونقيض نزعة الهيمنة هذه، عمل الحركة المسماة حركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، التي يتمثل نجاحها الرئيسي في طابعها الذي يزداد شمولاً، وتختلف اختلافاً مهماً جداً عن العمليات الأخرى المشكوك في أصلها التي من الواضح أنها انتقائية وذات طابع حصري. ولا تعترف هذه الحركة بالعقيدة التي يحاول الآخرون فرضها بوصفها العقيدة الصالحة، ولا ترى أنه توجد رؤية واحدة فقط للديمقراطية. وعلى النقيض من ذلك، كانت هذه، إلى حد كبير، موضوع اجتماع للمناقشة والتأمل في هذه المسألة الهامة. وتدعو هذه الحركة إلى معالجة مسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للنهوض بالديمقراطية، بالإضافة إلى الاعتراف بحرية جميع البلدان في اختيار مسارها الديمقراطي. ويمكن أن تكون هذه الحركة فرصة لتبادل الآراء ودعم الجهود التي تبذلها شعوب عديدة لتوطيد نظمها الديمقراطية إذا سارت على طريق

ضمان المشاركة الواسعة وتعدد الآراء، وإذا حافظت، كما أيدت، الاحترام غير المقيد للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

ولذلك، نهنئ حكومة قطر بعقد المؤتمر السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وعلى الجهود التي بذلتها لضمان أوسع مشاركة. وقد تمكنت قطر من تنظيم اجتماع تعددي وتشاركي وشامل. والدليل على ذلك هذه المشاركة غير المسبوقة لما يزيد على ١٤٥ دولة. وعلى النقيض من المحافل والحركات الأخرى التي تشجع المشاركة المحدودة والأخذ بوجهات نظر ضيقة جداً تجاه الديمقراطية، تضع بصورة أساسية وجهة النظر الليبرالية البرجوازية في سلم الأولويات وفقاً لنهج من الواضح أنه انتقائي ويقوم على التلاعب. وما يسمى بمجتمع الديمقراطيات أفضل مثال على ذلك.

وتعتقد كوبا أن المعتقدات الانتقائية وعمليات التلاعب والتسييس الساعية إلى إنشاء هذه المجموعة من الديمقراطيات تصطدم بالمبادئ التوجيهية التي حددها ميثاق الأمم المتحدة، وتهدف بوضوح إلى الاستبعاد. ولذلك نحن قلقون من التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/62/296، الداعية إلى إقامة علاقة أفضل بين الأمم المتحدة ومجتمع الديمقراطيات وإلى نشاط تكميلي بين هذه الحركة وحركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

إن الإقصاء والانتقائية وفرض نُهج انفرادية لتطبيق الديمقراطية أمور لا تتناف مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة فحسب، وإنما أيضا مع التعريفات الواردة في وثائق هامة أخرى للمنظمة، بما في ذلك وثائق اعتمدها المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا. وإذا أردنا حقا المساعدة في الجهود التي تبذلها شعوب عديدة لتوطيد نظمها الديمقراطية، فليس هناك مهمة أكثر إلحاحا وأهمية من إضفاء الصبغة الديمقراطية على العلاقات الدولية.

وترى كوبا أن جوهر الديمقراطية الأساسي يكمن في سلطة الشعب، التي تتضمن ممارسة السلطة وصنع القرارات على الساحة السياسية وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتفخر كوبا بديمقراطيتها التي تقوم على المشاركة الشعبية الواسعة – وهي نظام لا توجد فيه أحزاب انتخابية تعمل كوسطاء سياسيين، وحيث يمارس الشعب السلطة ويعد الرفاه الفردي والجماعي والتضامن الإنساني من الأمور الأساسية. وفي بلدي، أقيمت المؤسسات السياسية على أساس أوسع مشاركة ورقابة شعبية ممكنة. وتجربتنا هي نتاج تاريخنا.

وفي كوبا، يحق لكل مواطن بلغ سن ١٦ فأكبر التصويت، وبالتالي يحق له أن ينتخب وأن يُنتخب. ويقوم الناخبون بتسمية المرشحين مباشرة في اجتماعات عامة وليس عن طريق الأحزاب السياسية. وليس هناك حملات انتخابية يسودها التمييز والتشهير والتلاعب وينفق عليها ملايين الدولارات. والانتخابات نزيهة وشفافة تماما، بما في ذلك فرز الأصوات علانية، مع إمكانية أن تشهدها وسائط الإعلام المحلية والدولية والدبلوماسيون والسائحون وكل من يرغب في ذلك. ولا بد أن يُنتخب من يقع عليه الاختيار بالأغلبية. وتتسم عملية التصويت بالحرية والمساواة والسرية. ويجري انتخاب جميع الهيئات الممثلة لسلطة الدولة لفترة قابلة للتجديد. ويخضع كل من يتبوأ منصبا بالانتخاب للمساءلة عما يقوم به من أفعال، ويمكن إقالتهم في أي وقت. ولا يتقاضى النواب و المندوبون أي رواتب. ومن الناحية التاريخية، لم تقل نسبة المشاركين في الانتخابات عن ٩٥ في المائة.

وعلينا أن نقيم عالما أكثر ديمقراطية وتسامحا. لماذا تريد حفنة من البلدان الغنية والقوية أن تفرض نظاما أقل ديمقراطية وأقل تعددية؟ ولماذا لا نكافح من أجل مزيد من التسامح، ليس داخل بلداننا فحسب، بل في العلاقات فيما بينها أيضا؟ لماذا لا نقبل بوجود نماذج متعددة للنظام المدني والسياسي؟ وبأي حق يحاول المرء أن يفرض نموذجا ديمقراطيا واحدا، بينما نعلن أن جميع الشعوب تتمتع بحق تقرير المصير وتستطيع أن تختار نظامها السياسي بحرية؟ ولا تخلو الديمقراطية من أوجه القصور والمشاكل والتحديات بشكل أو بآخر، سواء في الشمال، أو في الجنوب.

السيد بستا (نيبال) (تكلم بالانكليزية): إن الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان من المُثُل العليا التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة. والديمقراطية تساعد الأمم المتحدة مساعدة كبيرة في تحقيق أهدافها، مثل إحلال السلم والأمن الدوليين. وتطبيق الديمقراطية على نطاق عالمي سيحرر أيضا الموارد التي تستهلكها المساعي الحالية الرامية إلى إرساء السلام والأمن، وسيوجهها لصالح التنمية الاجتماعية – الاقتصادية التي تشتد إليها الحاجة في جميع أنحاء العالم.

ونولي أهمية كبرى لدور منظومة الأمم المتحدة في مساعدة الديمقراطيات الجديدة والمستعادة. ونرحب بإنشاء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية بغية تعزيز الديمقراطية. وينبغي للصندوق أن يوفر مساعدات تقنية ومالية إضافية للبلدان التي تمر بمرحلة انتقال إلى الديمقراطية.

ونرحب بإعلاني أولانباتار والدوحة وخطتي عملهما، ونشدد على تنفيذهما الفعال. فتعزيز الديمقراطية وحمايتها مسؤوليتان مشتركتان. ولذلك، فإن إنشاء آلية ثلاثية تضم الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني خلال المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة تطور نرحب به.

وثمة أمر خاص معرض للخطر في توطيد الديمقراطيات الجديدة والمستعادة. فالاستثمار في تعزيز الديمقراطية في هذه البلدان هو بمثابة استثمار في تحقيق السلام والازدهار في جميع أنحاء العالم. ولذلك، نحث البلدان الشريكة على دعم الديمقراطيات الجديدة والمستعادة في سعيها لتعزيز مؤسساتها وعملياتها الديمقراطية بسخاء.

لقد تعيّن على شعب نيبال أن يناضل مرارا وتكرارا من أجل الديمقراطية، وكان آخر تلك الفصول في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، حيث كانت تجارب البلد مع الديمقراطية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي قصيرة العمر. وقد أرسى شعب نيبال الديمقراطية بالرغم من أنه كان من المرجح نشوب صراع عنيف وإقامة نظام الملكية المُطلقة. وأدت تلك الحركة السلمية إلى عودة الديمقراطية وبداية النهاية لصراع أمتد لعقد من الزمن. وبتوقيع اتفاق السلام الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، شارك المتمردون السابقون في برلمان مؤقت أنشئ بموجب دستور مؤقت، يدعم المبادئ والقيم والأعراف الديمقراطية ويكفل الحريات المدنية والحريات الأساسية.

ولئن كان تأجيل الانتخابات للجمعية التأسيسية قد خيّب آمال الجميع، فإن الأطراف تنخرط حاليا في حوار جدي، بما في ذلك من خلال المداولات التي جرت مؤخرا في البرلمان، لتسوية جميع الخلافات السياسية بغية تحديد موعد تلك الانتخابات في أقرب وقت ممكن. ونحن على اقتناع بأن جميع الخلافات سيتم تسويتها عن طريق الحوار والتنازلات المتبادلة والتفاهم، وأن الديمقراطية – التي نسميها في نيبال لوكاتنترا – ستستمر في الازدهار في بلدنا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كارياواسام (سري لانكا).

وحتى الآن، تمكنّا من حسم جميع الخلافات سعيا إلى تسوية الصراع وإلى جعل عملية الانتقال إلى الديمقراطية في نيبال عن طريق الحوار السلمي والمبادئ الديمقراطية. ومن خلال الحوار، روعيت رعاية مصالح جماعات ظلت مهمشة بصورة تقليدية، مثل طائفة الماديسي والشعوب الأصلية ومختلف الجماعات الإثنية بغية تحقيق مشاركتهما الفعالة في العملية السياسية.

ونقدر الدور الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة في نيبال في مساعدة العملية السياسية في البلد، ولا سيما دورها في رصد الأسلحة والأفراد المسلحين، وفي المساعدة في الانتخابات، استجابة لطلب نيبال. ونُعرب عن أصدق آيات شكرنا لأصدقاء نيبال في المجتمع الدولي على ما أبدوه من تعاون وحسن نيه يحتذى بهما في مساعدة نيبال على تحقيق السلم وتوطيد دعائم الديمقراطية. وأود أن أحثّ على مواصلة الدعم عن طريق توفير المساعدة التقنية والمالية للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية وإعادة البناء، التي سيكون لها نفس القدر من الأهمية في إدامة الديمقراطية التي أقامتها نيبال بشق الأنفس.

وفي الختام، أتعهد بأن تلتزم نيبال بالعمل مع الديمقراطيات الجديدة والمستعادة، ومع منظومة الأمم المتحدة والبلدان الشريكة من أجل تعزيز الديمقراطية وتوطيدها في نيبال وغيرها. ولأن نيبال دفعت ثمنا باهظا لاستعادة الديمقراطية، فإنها تتعهد بحماية الديمقراطية ومثلها العليا وتعزيزها وترسيخها مؤسسيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد البرلماني الدولي.

السيد فيليب (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة في هذه المناقشة بشأن دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات لتعزيز الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وتوطيدها.

في البداية، أود أن أشيد بالجهود التي تبذلها دولة قطر لضمان متابعة منتظمة لتوصيات المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

وكما تعلم الجمعية، فإن الشكل الثلاثي لذلك المؤتمر، أسوة بالمؤتمر السابق المعقود في منغوليا في عام ٢٠٠٣، قد سمح بتفاعل مثمر بين الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني، بغية اتباع نهج متكامل وشامل لتعزيز الديمقراطية في كل أنحاء العالم.

وفي ذلك المؤتمر، تعهد أعضاء البرلمانات بالعمل على أن تقدم برلماناتهم إسهاما أكثر فعالية في الديمقراطية عبر العالم. ويسر الاتحاد البرلماني الدولي أن يكون جزءاً من تلك العملية. ونحن ملتزمون بمتابعة إعلان الدوحة، بما في ذلك مكونه البرلماني. وسنواصل تعبئة المجتمع البرلماني العالمي دعما للديمقراطية على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي بداية هذه المناقشة، أود أن أعرب أيضاً عن دعم الاتحاد البرلماني الدولي لمشروع القرار (A/62/L.9) المعروض على الجمعية العامة اليوم. ويسرنا أن نلاحظ المكان الهام الذي يعطيه مشروع القرار للبرلمانات كأدوات أساسية للديمقراطية. ويثلج الصدر أن نرى أنه يطالب بإعلان يوم دولي للديمقراطية. وأود أن أؤكد للجمعية العامة أن الاتحاد البرلماني الدولي سيطلب بدوره إلى البرلمانات الأعضاء فيه أن تحتفل بذلك اليوم. ونحن في الواقع مقتنعون بأن هذا اليوم

سيساعد على إقامة تحالف عالمي لتأييد المبادئ التوجيهية للديمقراطية، وتوفير زخم إضافي للأنشطة المتصلة بالديمقراطية.

وأود الآن أن أتقدم ببعض الأفكار، التي آمل ألا تثري المناقشة فحسب، وإنما تساعدنا أيضا، وعلى الأخص في إطار منظومة الأمم المتحدة، على وضع استراتيجيات يمكننا بها أن نحقق إنجازات أنجع في ميدان الديمقراطية.

وفي ذلك الشأن، أود أن أؤكد على الارتباط الضروري بين السلام والديمقراطية. والأمم المتحدة، بصفتها الهيئة الدولية الأولى المكرسة لتعزيز السلام، تهتم بمتابعة أهداف الديمقراطية وتحقيقها كوسيلة لإقامة أساس دائم للسلام.

وعندما نتكلم عن السلام، فإننا نفكر أيضاً في منع نشوب الصراع. ويود الاتحاد البرلماني الدولي أن يشهد بذل جهود أكثر اتساقاً في مجال بناء المؤسسات بعد الصراع. ولا يمكن أن يتحقق السلام على نحو تام إلا عندما تتوفر لمؤسسات الدولة الإمكانات والموارد المناسبة للإسهام في توطيد سيادة القانون والحكم الرشيد. وتسرنا بصفة خاصة الأعمال الجارية التي تضطلع بها لجنة بناء السلام دعماً لمجتمعات ما بعد الصراع في بوروندي وسيراليون وليبريا. ولا حاجة بنا إلى القول إننا نتطلع إلى توسيع نطاق تلك الجهود لتشمل مناطق أخرى متضررة بالصراع.

وأود أيضاً أن أؤكد على الصلة بين الديمقراطية والقضاء على الفقر والعدالة الاجتماعية. فالديمقراطية في حد ذاتها تكون عديمة القيمة إن لم تحسن حياة البشر الذين وجدت من أجلهم. ومن ناحية أخرى، من العسير على الفقراء أن يصبحوا ناشطين سياسياً عندما تكون لديهم شواغل أكثر إلحاحا لا بد لهم من الاهتمام بها. ولذلك ينبغي أن يدعم التحرر من العوز الجهود الرامية إلى تعزيز الديمقراطية. ويتضمن ذلك وضع سياسات ترمي إلى تحسين رفاه كل الأفراد الموجودين في المجتمع، وبذل جهود معززة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي يعبئ الاتحاد البرلماني الدولي الدعم اللازم لها على نحو متزايد في المجتمع البرلماني.

وإذ نتدبر كيفية تعزيز الديمقراطية على الصعيد العالمي، ولا سيما في المناطق التي لا تزال الديمقراطية هشة فيها، ينبغي لنا أن نعترف بوجود بعض التحديات الأساسية التي تواجه الديمقراطية اليوم وأن نتصدى لها. ونحن نعرف بعض الجوانب السلبية للعولمة. وندرك ظهور الإرهاب كداء وتهديد خطيرين. ونحن على علم بآثار الفساد المنتشر على العمليات الديمقراطية في العديد من البلدان. ونعرف جيداً الأسباب التي جعلت ١٧ في المائة فقط من النساء على صعيد العالم يشغلن مناصب بالانتخاب. وتلك كلها عقبات يتعين علينا أن نتغلب عليها في مسعانا الى بناء ديمقراطيات قوية.

وعلاوة على ذلك، نشهد خيبة أمل لدى الجمهور العام فيما يتصل بالديمقراطية، كما يتجلى في جملة أمور، منها تدني الإقبال على الانتخابات في شتى أنحاء العالم، واستمرار تدني نظرة الجمهور الى المؤسسات الحاكمة. ويبدو لنا أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكرس المزيد من الجهود في السنوات القادمة لتحليل تلك الظاهرة ومحاولة عكس اتجاهها. ويتعين بذل المزيد من الجهود لبناء مؤسسات عامة أكثر قوة وفعالية، وعلى الأخص تلك المسؤولة عن تنظيم الانتخابات في الديمقراطيات الجديدة. وتعتمد موثوقية تلك المؤسسات على قدرتها على تنظيم انتخابات تكون نتائجها فوق الشك ويقبل بها الجميع.

وفيما يتجاوز الجوانب التمثيلية للديمقراطية، يجب أن يعمل المجتمع الدولي أيضاً باجتهاد أكبر لبناء قدرات الجماهير على الاشتراك في العملية السياسية بين الانتخابات.

والاتحاد البرلماني الدولي، بصفته المنظمة العالمية للبرلمانات، سيواصل العمل مع البرلمانات بغية جعلها أكثر تمثيلاً وشفافيةً وانفتاحاً ومساءلةً وفعاليةً. وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً الدفاع عن حقوق أعضاء برلمانات عديدين عبر العالم يمنعون من أداء العمل الذي انتخبوا من أجله بحرية وأمان وفعالية. وسنسعى إلى تعزيز البرلمانات كمحركات أساسية للمصالحة الوطنية في مجتمعات ما بعد الصراع.

ولهذا، سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي جهوده لبناء القدرات في البرلمانات، وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، والدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، والإسهام أيضاً في وضع معايير مقبولة دولياً في ميدان الديمقراطية. وفي إطار عملية بناء مؤسسات قوية، ينبغي لنا أن نسعى إلى تسخير الإمكانات الضخمة التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات لتبسيط العمليات، وكذلك لتحسين أداء الخدمات.

وأود أن أختتم كلمتي باسترعاء انتباه الجمعية العامة إلى الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية، الذي اعتمد بتوافق الآراء في الدورة الثامنة والتسعين للمؤتمر العام للاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في القاهرة، مصر، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، والذي احتفل الاتحاد البرلماني الدولي بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد مؤخراً. ونرى أنه من المفيد اختيار اليوم الدولي للديمقراطية لكي يتزامن مع الذكرى السنوية لإصدار الإعلان العالمي للديمقراطية. والقواعد والمبادئ الواردة في تلك الوثيقة السياسية الهامة سارية الآن مثلما كانت في أي وقت مضى. وندعو الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها إلى أن تدرج على نحو أكثر منهجية تلك المبادئ الأساسية في جهودها لتعزيز الديمقراطية.

وفي الختام، يلتزم الاتحاد البرلماني الدولي بالعمل عن كثب مع الأمم المتحدة لتعزيز ثقافة الديمقراطية على الصعيد العالمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقاً للقرار ٨٣/٥٨، المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية للإدلاء ببيان.

السيد توماسولي (المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الجمعية العامة جزيل الشكر على إعطائي هذه الفرصة لمخاطبتها اليوم في هذه المناقشة بشأن مسألة تتصل اتصالاً وثيقاً بولاية المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية. وأود أيضاً أن أشكر حكومة قطر، المضيفة للمؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، على التزامها المستمر بعملية الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وإسهامها القيم في إنجاح مؤتمر الدوحة ومتابعته.

ويرحب المعهد الدولي للديمقراطيات والمساعدة الانتخابية بإنشاء المجلس الاستشاري الدولي التابع للمؤتمر والذي تشرفنا بالمشاركة في اجتماعاته بصفة مراقب. ونرى أن برنامج عمله للفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩ سيساعد على كفالة الاستمرارية بين المؤتمرات.

ونرى أن عملية الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ستزيد فعاليتها أكثر بمعالجة مسألتين. أما المسألة الأولى فهي الحاجة إلى الذهاب إلى ما هو أبعد من عقد المؤتمرات وربطها بالجهود الحقيقية لبناء الديمقراطية على أرض الواقع. وفي ذلك الصدد، نرحب بالمثال الذي تجسده منغوليا التي

توفر أفضل ممارسة للبلدان المهتمة بإجراء تقييم ذاتي لحالة ديمقراطياتها.

وأما المسألة الثانية فهي ضرورة أن تستند عملية المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، على نحو أفضل، على تبادل تجارب محددة، بما في ذلك من منظور التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بشأن تحديات ونجاحات عمليات الإصلاح الديمقراطي. وسيسر المعهد أن يوفر مدخلات عن طريق المزيد من السبل العملية المحددة الهدف لتنظيم المؤتمرات في المستقبل، وفقاً لإعلان وبرنامج عمل أولانباتار، وإعلان وبرنامج عمل الدوحة.

ويرحب المعهد بالاستنتاجات والتوصيات المقدمة من الأمين العام في تقريره (A/62/296) بشأن دعم منظومة الأمم المتحدة لجهود الحكومات لتعزيز الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وتوطيدها، بما في ذلك بشأن ضرورة تيسير زيادة التنسيق في العلاقات بين المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ومجتمع الديمقراطيات.

وفي إطار أعم، إذا وضعنا العملية المعنية بالديمقراطيات الجديدة والمستعادة في سياق المشهد الحالي المتعلق بإرساء الديمقراطية، علينا أن ننظر في دور الأمم المتحدة. فالديمقراطية ترتبط ارتباطا قويا بالأركان الثلاثة لولاية الأمم المتحدة – أي السلم والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية. والديمقراطية، باعتبارها عملية لتوسيع الاختيار السياسي، تضطلع بدور حاسم في تحقيق كل من هذه الأهداف وتعزيز صلاتها المترابطة. وهناك وعي متزايد بأنه لا يمكن تحقيق بعض الأهداف الأساسية لعمل الأمم المتحدة دون معالجة مسألة الديمقراطية.

ونشدد على حاجة الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بدور ريادي، استنادا إلى قدرتها، لاستعادة مصداقية تقديم المساعدة على بناء الديمقراطية على نحو متعدد الأطراف. وتكتسي ثلاثة أبعاد على الأقل أهمية حاسمة في هذا الشأن. أولا، في القدرة على مراعاة الطابع السياسي أساسا لتلك العمليات التي تعالج من خلال آليات الأمم المتحدة وصناديقها المختلفة، مثل لجنة بناء السلام وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية. ويتطلب هذا الأمر النظر بصورة متأنية في المجموعة الواسعة النطاق من الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة المنخرطين في إرساء الديمقراطية. وإلى جانب انخراط المزيد من الأطراف الفاعلة التقليدية، من قبيل الهيئات التشريعية، والمجتمع المدني، ووسائط الإعلام، فإن أنماطا أخرى من الأطراف الفاعلة، مثل الأحزاب السياسية، تضطلع بدور حاسم في إرساء الديمقراطية، بما في ذلك في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وعلاوة على ذلك، برز العمل بشأن الأحزاب السياسية ومعها بالفعل كأحد المجالات المنطوية على أكبر قدر من التحدي في مجال بناء الديمقراطية على مدى السنوات الأخيرة.

ويتمثل البعد الثاني في تعزيز الاتساق والتكامل على الصعد كافة، مما سيعزز فعالية وأثر الحجم الواسع النطاق للمبادرات التي تنفذها منظومة الأمم المتحدة في مختلف القطاعات والمجالات المواضيعية لبناء الديمقراطية. وسيؤدي هذا الأمر إلى دعم السياسات العامة المتسمة بطول الأمد والشمول التي تستجيب للمطالب الداخلية.

ويتعلق البعد الأخير بوضع نهج متسق وغير ملزم بشأن بناء الديمقراطية استنادا إلى مراعاة صلاته بالأركان الثلاثة لعمل الأمم المتحدة وبالاستفادة من ثراء التجارب الأخيرة في عدد كبير من البلدان، لا سيما بلدان الجنوب. ويمكن لهذا النهج أن يعزز مزيدا من الآراء الأكثر تنوعا بشأن الديمقراطية وكيفية تطويرها وإدامتها.

ونرحب بإعلان اليوم الدولي للديمقراطية ونعرب عن استعدادنا للعمل مع الأمم المتحدة وشركاء آخرين، في إطار

برامجنا الإقليمية والقطرية، للتخطيط لهذا اليوم حتى يتسنى للاحتفال به أن يسهم بشكل فعّال في بناء الديمقراطية في الميدان.

وفي الختام، نؤكد استعداد المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية لمواصلة الإسهام في توسيع نطاق الشراكة الاستراتيجية مع الأمم المتحدة وتوطيدها، استنادا إلى مركزه كمراقب لدى الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند. وأود أن أبلغ الأعضاء أنه، من أجل إتاحة الوقت لاستعراض آثار مشروع القرار A/62/L.9 على الميزانية البرنامجية، سيتم البت في نص مشروع القرار في موعد يعلن عنه فيما بعد.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٢ من جدول الأعمال.

البند ١٩ من جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام (A/62/345)

مشروع القرار (A/62/L.7)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لألمانيا الذي سيعرض مشروع القرار A/62/L.7.

السيد ماتوسِك (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني اليوم أن أعرض اليوم مشروع القرار A/62/L.7 بشأن الحالة في أفغانستان. ومشروع القرار هذا ثمرة عدة أسابيع من المشاورات في الجمعية، وأود أن اشكر جميع الوفود المعنية على إسهامها وعلى ما اتصفت به من سعة صدر وروح تعاون. كما يجسد مشروع القرار هذا دعم الجمعية العامة للاتفاق الخاص بأفغانستان. ويدل العدد الكبير من مقدمي مشروع القرار، مرة أخرى، على ما تحظى به هذه المسألة من دعم واسع في الجمعية.

واسمحوا لي أن أتشاطر بعض الأفكار مع الأعضاء. فقد اضطلعت الأمم المتحدة بالدور الرئيسي في تنسيق الجهود لبناء المؤسسات وإعادة الإعمار في إطار الاتفاق الخاص بأفغانستان، وعليها أن تستمر في ذلك، وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، عزز مجلس الأمن بعضا من أبعاد انخراط بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بما في ذلك الاضطلاع بمسؤوليات جديدة، مثل تعزيز انخراط دولي أكثر اتساقا، ورصد حماية المدنيين، وبلورة أوجه التآزر مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية.

ووضعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الأساس للنهج المدني – العسكري المتكامل داخل أفغانستان. وعلاوة على ذلك، نجحت البعثة في استكمال انتشارها في جميع أنحاء أفغانستان على الرغم من المخاطر الأمنية. وعدد المكاتب الميدانية – الذي يبلغ ١٧ مكتبا الآن – تضاعف في أقل من سنة. وبالتالي، فإننا نشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، تحت قيادة توم كونيغز، على عملها الرائع والمتفاني في ظل ظروف كثيرا ما تكون عصيبة. وينبغي لنا جميعا أن ندعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وتزويدها بالموارد الضرورية لإنجاز عملها في المستقبل.

ومما لا شك فيه أننا مازلنا نواجه تحديات جسام في أفغانستان. فقد أصبحت الحالة الأمنية أصعب منذ عام ٢٠٠٦، لا سيما في الجزأين الجنوبي والشرقي للبلد لكن ذلك لا يقتصر عليهما فقط. وزادت زراعة الخشخاش مرة أخرى – هذا العام بنسبة ١٧ في المائة – على الرغم مما يبذله المجتمع الدولي من جهود جبارة وما يستثمره من موارد هائلة

لـدعم الحكومـة الأفغانيـة في مكافحـة صـناعة المخـدرات. وترتبط هذه الزيادة بالتمرد في جنوب أفغانستان وشرقها.

ولم نحقق بعد مستوى من الحكم يمكن من إيصال خدمات فعالة إلى المواطنين في جميع أنحاء البلد. وبالتالي، فإننا نرحب بالتدابير التي اتخذها الحكومة الأفغانية لتحسين الحكم على جميع المستويات ومكافحة الفساد أينما وجد. ونشجع بشدة أصدقاءنا الأفغان على دعم جهود الحكومة بصورة حازمة. فامتلاك الأفغان لزمام الأمور مسألة أساسية في هذا الصدد.

أما بعد، ينبغي أن نُسلِّم أيضا بما تحقق من إنجازات عظيمة على مدى الأشهر الماضية، إذ أن: ٦,٥ ملايين طفل – من بينهم مليونان من الفتيات – عادوا إلى المدارس مرة أخرى. وأعيد بناء جزء كبير من البنى التحتية. والاقتصاد عموما والتجارة الخارجية، خصوصا، يحققان نموا. ونلاحظ أن التعاون الاقتصادي الإقليمي، فضلا عن المبادرات السياسية الإقليمية، يمضي قدما بصورة جيدة.

وتثني ألمانيا على جميع المبادرات التي تروم تعزيز التعاون الإقليمي وتناشد الشركاء الإقليميين والدوليين أن يعملوا على نجاح تلك المبادرات. ويسرنا أن مجلس السلام المشترك بين أفغانستان وباكستان الذي عقد في آب/أغسطس بكابول كان تدبيرا هاما لبناء الثقة بين البلدين والمجتمعين على جانبي الحدود.

ويشكل الاتفاق الخاص بأفغانستان أساس انخراط ألمانيا. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، قامت الحكومة الألمانية باستكمال ومواءمة المبادئ التوجيهية لسياستها العامة المتعلقة بأفغانستان. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وافق البرلمان الألماني على تمديد ولاية وحدتنا العسكرية في القوة الدولية للمساعدة الأمنية لفترة عام آخر، بحد أقصى للقوات يبلغ ٣ ٥٠٠ جندي. وظلت ألمانيا ضمن البلدان الرئيسية المساهمة بقوات للأمن الأفغاني والتعمير منذ عام ٢٠٠١، مع وجود ٣ ٢٠٠ من جنودنا يعملون في أفغانستان وصرفنا بالفعل أكثر من ٧٠٠ مليون دولار في شكل معونة مدنية. وهذا العام، قمنا بزيادة التزامنا السنوي ليصل إلى أكثر من ١٣٠ مليون دولار. وهناك زيادة أخرى متوخاة لعام ٢٠٠٨، ليصل التزامنا إلى أكثر من ١٦٠ مليون دولار، مع صرف قسط متزايد من خلال الميزانية الأفغانية. ونعترف بتزايد قدرات السلطات الأفغانية على التنفيذ الفعال لمشاريع التعمير.

وإلى جانب عملية التعمير المدني، فإن إحدى الأولويات الرئيسية لألمانيا تتمثل في تعزيز قوات الأمن الوطنية الأفغانية. وأحرزت الشرطة الوطنية والجيش الوطني تقدما كبيرا وهما يتحملان نصيبا متزايدا من المسؤولية، بالتعاون مع القوات الدولية، على توفير الأمن ومكافحة تهديد الإرهاب.

ولكن مازالت قوات الشرطة والجيش تفتقر إلى الموارد والمعدات والتدريب والتوجيه، وهي لم تصبح بعد، واقتبس من النقطة المرجعية في اتفاق أفغانستان، ”قادرة على تلبية الاحتياجات الأمنية الوطنية بشكل فعال“. وبالتالي، فإن ألمانيا، بوصفها شريكا رئيسيا في إصلاح الشرطة، تعزز بعثة أوروبية للشرطة، هي بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، التي بدأت في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وستصل إلى القدرة الكاملة لتنفيذ العمليات في أوائل العام المقبل. وبالبناء على العمل الذي أنجزناه بالفعل على الصعيد الوطني بدعم العديد من الشركاء، ستزيد بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي بقدر كبير عدد المدربين والموجهين للشرطة وستغطي معظم المحافظات الأفغانية، وبذلك تحدث فرقا جوهريا في إنشاء شرطة وطنية قوية وفعالة. ونطلب من الشركاء أن يواصلوا دعم هذا المسعى بكل صدق. وإضافة إلى ذلك، فإننا سنزيد بقدر كبير إسهامنا الوطني في تدريب الجيش الوطني الأفغاني.

وخلال رئاسة ألمانيا لمجموعة الثمانية هذا العام، أطلقنا مبادرة لمجموعة الثمانية بغية تعزيز الحوار والتعاون بين أفغانستان وباكستان، وسنستمر في هذه المبادرة. واستضفنا في برلين اجتماعا للمجلس المشترك للتنسيق والرصد على مستوى سياسي رفيع بغية تعزيز التعاون في إطار اتفاق أفغانستان على المستوى السياسي.

وفيما يتعلق بالجدول الزمني السياسي، فإن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي ستجرى في عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠ ستوفر فرصا وتأتي بتحديات لأفغانستان. وألمانيا ملتزمة بدعم أفغانستان في تهيئة الظروف الملائمة لإنشاء نظام انتخابي فعّال وقادر على البقاء على السواء. وسيكون عمل لجنة الانتخابات المستقلة عملا هاما للغاية. وستواصل الحكومة الألمانية تقديم المساعدة إلى أفغانستان وتعتزم – واستشهد بمجال واحد للعمل – تقديم المساعدة لتدريب ضباط الانتخابات.

وتبين التجربة أن التعمير بعد أي حرب أهلية ليس مسألة يمكن إيجاد حلول سريعة لها. وينطبق هذا الأمر بصورة أكبر في بلد لم يخلف فيه عقدان من الحرب المدمرة والحرب الأهلية ونظام طالبان أي هياكل فعالة للدولة بغية البناء عليها. ويشكل التعمير الحقيقي مسعى طويل الأجل. وهو يتطلب التزاما طويل الأجل من حكومة أفغانستان وشعبها والمجتمع الدولي. واضطلعت الأمم المتحدة بشكل ناجح بدور رئيسي في مؤتمر بيترزبرغ في عام ٢٠٠١، وستواصل تنسيق الالتزام الدولي على أرض الواقع. وألمانيا ملتزمة بدعم الأمم المتحدة وملتزمة بتقدم المساعدة مهما طالت المدة التي يتطلبها بلوغ هدفنا المشترك المتمثل في إنشاء أفغانستان المستقرة والسلمية والمزدهرة والديمقراطية. وقد أكدت مجددا على هذا الالتزام المستشارة الألمانية الاتحادية ميريكل، التي قامت بزيارة لأفغانستان في نهاية الأسبوع الماضي.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): يسرني كثيرا أن أخاطب هذه الجمعية، بينما نجتمع للنظر في مشروع القرار السنوي للجمعية العامة بشأن الحالة في أفغانستان.

إن جلسة اليوم، التي تعقد عقب الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في ٢٣ أيلول/سبتمبر بالرئاسة المشتركة للرئيس كرزاي والأمين العام بان كي – مون وجلسة مجلس الأمن في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، يمثل بيانا واضحا للالتزام والدعم المستمرين للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بغية ضمان الانتقال الناجح لأفغانستان من الحرب والصراع إلى السلام والاستقرار.

ويسرنا أن أفغانستان ما زالت مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة. واجتماع اليوم يؤكد مجددا على أن أفغانستان لا تزال ضمن أعلى أولويات الأمم المتحدة. كما يوضح الاجتماع الدعم الدولي الثابت للجهود الرامية إلى توطيد الانجازات التي تحققت في الأعوام الستة الماضية نحو بلوغ الهدف المتمثل في إنشاء أفغانستان المستقرة والمعتدلة والمزدهرة.

وفي الوقت الحاضر، ظلت أفغانستان تحرز تقدما كبيرا في مختلف المجالات، بما في ذلك بناء المؤسسات والنمو الاقتصادي والتعليم والصحة وبناء الطرق والتنمية الريفية.

وفي مجال الأمن، قمنا بزيادة حجم وقوام جيش الوطني وشرطتنا الوطنية، مما يمكن قواتنا الأمنية من الاضطلاع بدور أكثر فعالية في عمليات القتال في مختلف أجزاء أفغانستان. والجيش الوطني الأفغاني، الذي سيصل قوامه إلى ٤٧ ٠٠٠ جندي بنهاية العام، يسير في الطريق نحو الوصول إلى القوام المستهدف البالغ ٧٢ ٠٠٠ جندي بحلول عام ٢٠٠٩. وتم إحراز تقدم إضافي يتجلى في تفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية في جميع أنحاء البلد.

وما زال يجري إحراز تقدم مستمر في تهيئة الظروف الاجتماعية – الاقتصادية لشعبنا. وعلى الأقل ٨٥ في المائة من السكان يحصلون على الخدمات الصحية الأساسية. وقمنا ببناء ٤ ٠٠٠ مستشفى وعيادة في جميع أنحاء البلد. وأدت زيادة الوصول إلى المراكز الصحية إلى إنقاذ أرواح ٨٩ ٠٠٠ طفل وإلى تخفيض وفيات الأمهات أثناء النفاس بـ٤٠ ٠٠٠ هذا العام. ويلتحق بالمدارس والجامعات أكثر من ستة ملايين طالب، تشكل الفتيات نسبة ٣٦ في المائة منهم. وأنشأ برنامج التضامن الوطني، بوصفه اكبر جهد لتمكين المناطق الريفية وتطويرها، مشاريع إنمائية في أكثر من ١٨ ٠٠٠ جماعة محلية في جميع أنحاء البلد، مما أثر على حياة ١٣ مليون من سكان القرى.

واتخذت أفغانستان خطوات هامة نحو استعادة دورها التاريخي بوصفها ميسرا للتعاون الاقتصادي الإقليمي. ويتحقق هذا بعد أعوام من العزلة الاقتصادية، التي نجمت من أعوام من الصراع المسلح والاحتلال الأجنبي. وضمن المشاريع الأخرى للبنية التحتية التي استكملت، سيؤدي نظامنا الوطني للطرق الرئيسية – التي تمتد إلى ٦ ٠٠٠ كيلو متر – إلى زيادة التجارة مع جيراننا.

ويشكل إدراج أفغانستان في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في أيار/مايو هذا العام أحد معالم التطور لإدماجنا في الأسواق الإقليمية. وقبل وقت قصير، استضفنا الاجتماع السنوي السابع عشر لمجلس وزراء منظمة التعاون الاقتصادي في مدينة هيرات التاريخية بهدف زيادة إمكانيات أفغانستان إلى أقصى حد لتعزيز التجارة والتنمية في المنطقة.

إن توطيد مؤسساتنا الديمقراطية مكن مواطنينا من التمتع أكثر من أي وقت مضى بالحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. والعدد غير المسبوق من النساء الممثلات في جمعيتنا الوطنية، ووجود عشرات من الأحزاب السياسية والعديد من وسائط الإعلام دليل واضح على هذا التقييم. ووجود المئات من الدوريات المختلفة ومحطات التلفزيون والإذاعة في جميع أنحاء البلد تجعل أفغانستان واحدة من أكثر البيئات تحررا لوسائط الإعلام المستقلة في المنطقة.

وما فتئت اللجنة المستقلة الأفغانية المعنية بحقوق الإنسان تتخذ تدابير هامة لحماية حقوق الإنسان لجميع المواطنين وتعزيزها. وفي هذا الصدد، يسرني أن أذكر أنه، ضمن مبادرات أخرى، ما زال التقدم مستمرا صوب تنفيذ خطة العمل بشأن السلام والمصالحة والعدالة.

وبالرغم من الإنجازات الملحوظة، لم تغب عن أنظارنا التحديات العديدة. ومن ضمن مشاكلنا الرئيسية الإرهاب والمخدرات غير المشروعة وضعف مؤسسات الدولة والفقر والصعوبات الاجتماعية – الاقتصادية، فضلا عن المشاكل المرتبطة بالحالة في المنطقة. وهذه تهديدات يرتبط بعضها ببعض وذات أبعاد محلية وإقليمية ودولية.

وما زال الإرهاب يشكل التهديد الرئيسي للأمن وللجهود الرامية إلى توطيد السلام والاستقرار في أفغانستان. وشهد هذا العام زيادة في الأنشطة الإرهابية العنيفة التي يرتكبها الطالبان والقاعدة في أفغانستان وفي المنطقة. وينشر الإرهابيون الخوف والتخويف داخل أفغانستان وخارجها على حد سواء. ويعتمد هؤلاء على الأعمال البشعة والوحشية الرامية إلى تقويض أمن شعبنا وتعطيل التزام المجتمع الدولي نحو أفغانستان. ولذلك السبب، زادوا من الهجمات الإرهابية في شكل عمليات الاختطاف والتخويف والتفجيرات الانتحارية واستخدام الأجهزة المتفجرة المتطورة واستهداف شريحة واسعة من المجتمع وإرهابها، بما في ذلك الأطفال الذي يلتحقون بالمدارس ورجال الدين والعاملون الدوليون في مجال تقديم المعونة والصحفيون وقوات الأمن الأفغانية والدولية.

وثمة تقدم كبير ومستمر نحو دحر الإرهاب والتطرف. وأدت العمليات العسكرية الأخيرة إلى إضعاف هيكل القيادة والتحكم للشبكات الإرهابية نتيجة الوقوع في الأسر أو القضاء على عدد متزايد من قادة طالبان من الفئتين العليا والمتوسطة المستوى والمسؤولين عن تنظيم وتنفيذ العديد من التفجيرات الانتحارية في المقاطعات المختلفة. كما أن جهودنا لمكافحة الإرهاب تشمل تعزيز نظام الجزاءات الدولية المفروضة على الإرهابيين.

إن إحراز نجاح مستمر في الحملة العسكرية ضد الإرهابيين يتوقف على مستوى المساعدة التقنية واللوجستية التي تقدم لتعزيز قدرات مؤسساتنا الأمنية. ويشكل إنشاء جيش وشرطة وطنيين قويين ومهنيين شرطا مسبقا لإحلال الاستقرار والأمن طويلي الأجل في أفغانستان. وندعو إلى زيادة الجهود للتعجيل بتدريب قواتنا الأمنية بحيث تتمكن من الاعتماد على ذاتها وتضطلع بدور مستقل في معالجة الاحتياجات الأمنية لشعبنا.

والوسائل العسكرية وحدها ليست الحل الوحيد للمشاكل الأمنية لأفغانستان. ووضع استراتيجية عسكرية وسياسية وإنمائية متكاملة أمر لازم كيما يتحقق تحسن كبير ومستدام للأمن في أفغانستان. واستكمالا للعمل العسكري، ما زلنا نزيد جهود التوعية السياسية لأعضاء طالبان غير الإرهابيين، الذين يرغبون في نبذ العنف والتقيد بأحكام دستور أفغانستان.

وتنفيذ المشاريع الإنمائية ومشاريع البنية التحتية، وخاصة في المناطق التي يتهددها طالبان والمتطرفون، سيحدث أثرا مباشرا على تحسين الأمن. وبالتالي، نرى أنه ينبغي بذل كل الجهود للحصول على دعم السكان واستمراره من خلال إيجاد فرص العمل وضمان إيصال الخدمات الأساسية إلى جميع أنحاء البلد. وبدون التنمية الكافية وإيجاد فرص العمل وتحسن الظروف الاجتماعية – الاقتصادية في جميع أنحاء البلد، سنخاطر بوقوع المواطنين العاديين رهينة في أيدي المجموعات الإرهابية.

والتعاون الإقليمي أمر لا غنى عنه لدحر الإرهاب والتطرف اللذين يؤثران على الاستقرار في أفغانستان والمنطقة. ويستمر التعاون الوثيق بشكل مشترك وقوي بين أفغانستان وباكستان على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف بغية القضاء على هذه الآفة. وفي الأسبوع الماضي، تحديدا، عقدنا الاجتماع الأول للجنة اللويا جيرغا، كمتابعة للويا جيرغا السلام، الذي عقد في كابول في آب/أغسطس. وسيعقد الاجتماع الثاني للويا جيرغا السلام في باكستان في أوائل العام المقبل. ومن الأهمية بمكان أن الجو التعاوني مستمر في العلاقات بين أفغانستان وباكستان. ونتابع التطورات الأخيرة في باكستان بقلق، لأن إحلال الأمن والاستقرار والحياة الطبيعية في باكستان أمر جوهري للأمن والاستقرار في المنطقة.

وبالنسبة لنا، فإن التعاون الإقليمي لا يشكل أكثر الاستراتيجيات فعالية للتصدي لتحديات الإرهاب والمخدرات غير المشروعة فحسب، بل أيضا لمواجهة تحدي التخلف والجريمة المنظمة والكوارث الطبيعية. كما أن هذا التعاون سيساعد في تحويل الموارد الغنية للمنطقة وإمكانياتها إلى تنمية وازدهار. ويوجد العديد من الفرص للتعاون الإقليمي في مجالات التجارة والطاقة والنقل والثقافة والتعليم وإدارة المياه ومشاريع الاستثمار المشترك. ولا بد من اغتنام الفرصة.

وتشكل المخدرات تهديدا لاستقرار مجتمعاتنا ورفاهها. وقد ضاعفنا الجهود لتخليص أفغانستان من هذا الخطر. وباستثناء المناطق التي تشكل فيها طالبان والقاعدة تهديدا للأمن، تم تطهير ٢٦ ٠٠٠ هكتار من الأرض تقريبا

من زراعة الخشخاش، وبلغ عدد المقاطعات الخالية من الخشخاش الآن ١٣ مقاطعة. وعلاوة على ذلك، هناك انخفاض كبير في زراعته في ١٢ مقاطعة أخرى. وبتعزيز إنفاذ القانون، ألقينا القبض على ٨٥ من تجار المخدرات في مطار كابول الدولي، وتم تقديم ١ ٠١٦ قضية لمكتب النائب العام حتى الآن. وتشمل التدابير الأخرى تيسير إلقاء القبض على العديد من تجار المخدرات الدوليين في بلدان أجنبية، بدعم من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

وبالرغم من ذلك، وبغية إحراز نجاح طويل الأجل ومستدام في مكافحة المخدرات، علينا أن نضع في الاعتبار الطابع الشبكي للمخدرات غير المشروعة، الذي يشمل المزارعين والمنتجين والتجار والمستهلكين. وفي مكافحة المخدرات، لا بد أن تعالج استراتيجيتنا جميع العناصر. والمشاركة الفعالة لبلدان العبور والاستهلاك، على أساس المسؤولية المشتركة، أمر جوهري لتمكيننا من احتواء خطر المخدرات غير المشروعة. والأمر الأساسي في هذه الاستراتيجية هو تزويد المزارعين الأفغان بمصدر بديل لكسب العيش. وفي هذا الصدد، نعول على الدعم المستمر للمجتمع الدولي بغية تنفيذ استراتيجيتنا الوطنية لمكافحة المخدرات.

واتخذت أفغانستان خطوات عديدة لتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون. وأطلقنا استراتيجيات للإصلاح في المؤسسات المختلفة، بما في ذلك المحكمة العليا، ومكتب النائب العام ووزارتا الداخلية والعدل، بغية تعزيز الكفاءة والمهنية في خدمتنا المدنية. وتحقيقا لتلك الغاية، استكملت لجنتنا للخدمة المدنية إطارا منقحا لإصلاح الإدارة العامة وبرنامجا للتنفيذ بغية ضمان آلية قائمة على الجدارة لتعيين موظفي الخدمة المدنية. وكجزء من مسعى لضمان المساءلة في مؤسساتنا، قمنا باعتقال أو احتجاز العديد من الموظفين من ذوي الرتب الكبيرة والمتوسطة الذي تورطوا في أنشطة غير قانونية. وتم اتخاذ هذه التدابير بالترافق مع موافقة الجمعية الوطنية على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في آب/أغسطس والتحضيرات المستمرة لتقديم استراتيجيتنا الوطنية لقطاع العدالة. وفي هذا السياق، نعرب عن تقديرنا لحكومة إيطاليا على المشاركة، إلى جانب أفغانستان والأمم المتحدة، في استضافة مؤتمر دولي بشأن سيادة القانون والعدالة في أفغانستان، الذي عقد في روما في تموز/يوليه.

ومع ذلك، فإن نجاحنا في تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون مرتبط بتوطيد جهاز قضائي قوي ومستقل، ومؤسسات دولة فعالة ومجتمع مدني نشط وتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع المواطنين.

إن أكثر من ٢٠ عاما من الصراع أسفرت عن ظروف اجتماعية – اقتصادية خطيرة أجبرت الملايين من مواطنينا على الهجرة إلى الخارج. ونشعر بالامتنان لجميع البلدان، وخاصة باكستان وإيران، التي استضافت الملايين من مواطنينا خلال بعض أصعب الأوقات في تاريخ أمتنا. وإذ نعرب عن رغبتنا الصادقة في إعادة جميع مواطنينا إلى ديارهم، فإننا ندعو إلى تقديم مساعدة دولية مستمرة بغية تهيئة بيئة مؤاتية لعودتهم الطوعية والتدريجية والمأمونة والكريمة ولإعادة إدماجهم.

لا يزال الاتفاق الخاص بأفغانستان أكثر الأطر قابلية للبقاء، لمعالجة التحديات المتبقية التي تواجهنا. وفي إطار المجلس المشترك للتنسيق والرصد، نقوم دوريا بتقييم تقدمنا نحو تحقيق رؤية ذلك الاتفاق مع شركائنا الدوليين. ومع إعرابنا عن التقدير لدعم المجتمع الدولي للعملية الأفغانية، نود أن نؤكد الحاجة إلى ضمان مزيد من الفعالية في حشد المساعدة لتنفيذ استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية، وتنسيقها واستخدامها.

وتواصل أفغانستان كفاحها ضد ميراث ثلاثة عقود من الصراعات وضد التحديات الناشئة. لذا، فإنها لن تكون قادرة على التعامل مع حجم مشاكلها بمفردها. إنها ستحتاج إلى الدعم الطويل، والدائم والكافي من المجتمع الدولي لسنوات عديدة مقبلة. وحضور المجتمع الدولي والتزامه مسألة وجودية لأفغانستان. وينبغي له أن يقر بأهمية التزامه المتواصل بالسلام والأمن هناك، وفي المنطقة والعالم قاطبة. فلا الرضا عن الذات ولا التشاؤم المفرط يمكن أن يساعدا جهودنا على تحقيق أفغانستان المسالمة والمستقرة.

إن دور الأمم المتحدة في أفغانستان ذو أهمية حاسمة لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين فيها. وإننا نثني على دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بقيادة توم كونيغز المقتدرة، في تعزيز المشاركة الدولية النشطة، والتنسيق بين المجتمع الدولي وأفغانستان، لتحقيق رؤية الاتفاق الخاص بأفغانستان.

إننا أيضا ممتنون للتفاني الشخصي والالتزام من جانب الأمين العام تجاه أفغانستان. فزيارته إلى كابل في تموز/يوليه، ومشاركته آنذاك في مؤتمر روما الدولي بشأن سيادة القانون والعدالة في أفغانستان، ومبادرته إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى على هامش الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، موضع ترحيب حار من جمهورية أفغانستان الإسلامية.

وإننا نشكر أيضا جميع البلدان التي التزمت بقوات للعمل إلى جانب قوات جيشنا وشرطتنا الوطنيين، لتوفير الأمن لشعبنا. ونوجه تحية خاصة إلى عائلات أولئك الذين قدموا أسمى التضحيات من أجل قضية السلام في أفغانستان.

وختاما، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لزملائنا في البعثة الألمانية على جهودهم الحثيثة في قيادة المشاورات بشأن مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

ونخص بالشكر السيدة مايدر ميتكالف، ممثلة البعثة الألمانية، في ذلك الصدد. كما نقدم امتناننا إلى جميع الدول الأعضاء التي شاركت في تقديم مشروع القرار هذه السنة.

السيد لوبو دي مسكيتا (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. إن البلدين المرشحين، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة، ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا، والبلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، أيسلندا، فضلا عن أوكرانيا، ومولدوفا وأرمينيا، تؤيد هذا الإعلان.

إننا، في هذه السنة، نواصل النظر في مشروع قرار وحيد بشأن الحالة في أفغانستان، ونشيد عاليا بوفد ألمانيا على عملها في إعداده A/62/L.7.

والاتحاد الأوروبي يرحب بالدور المركزي الذي تقوم به الأمم المتحدة في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان، بقيادتها جهود المجتمع الدولي. وفي ذلك السياق، نرحب باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٧٧٦ (٢٠٠٧)، في ١٩ أيلول/سبتمبر، بتجديد ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية، والقرار ١٧٤٦ (٢٠٠٧)، في ٢٣ آذار/مارس، الذي مدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مجتمعة تعهّدا بنحو ٣٠ في المائة من ١٢,٥ بليون دولار من المنح تعهد بها المجتمع الدولي لإعادة إعمار أفغانستان، في المؤتمرين الدوليين اللذين عقدا في طوكيو عام ٢٠٠٢، وبرلين عام ٢٠٠٤. وفي مؤتمر لندن عام ٢٠٠٦، تعهد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بمبلغ إضافي قدره ٢,٤ بليون دولار للمساعدة على إعادة إعمار أفغانستان على مدى السنوات المقبلة.

والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مساهمة أساسية في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، المفوّضة من الأمم المتحدة بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، حيث تسهم بنحو نصف القوات العسكرية المنتشرة في هذا الإطار. وتقود هذه الدول أيضا أفرقة مدنية – عسكرية لإعادة إعمار الأقاليم في جميع أرجاء البلد، أو تسهم فيها. وهناك عدة دول أعضاء تسهم، بشكل مستقل، في تحالف عملية الحرية الدائمة، بقيادة الولايات المتحدة، الذي ينفذ عمليات مكافحة التمرد ومكافحة الإرهاب في أفغانستان.

إننا أيضا ندعم دعما كاملا دور بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، لإيجاد وتنفيذ حلول سياسية وإقليمية للتحديات التي تواجهها. لذا، فإننا نرحب بالدعم الذي وفره القرار ١٧٤٦ (٢٠٠٧)، الذي وسّع وجود البعثة في الأقاليم من خلال مكاتب إقليمية ومحلية. ونلاحظ أن الوجود الميداني المتزايد للبعثة أتاح مشاركتها في أفرقة إعادة الإعمار المحلي، مما يضمن لتلك الأفرقة أن تحقق فهما ونهجا مشتركين للاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان، بالتعاون مع الحكومة الأفغانية.

وفي ذلك الصدد، نؤكد الحاجة الملحة إلى استراتيجية سياسية وعسكرية متكاملة، تكمل الاستراتيجية الإنمائية، وتشمل أيضا مسائل أوسع، وتوفر تركيزا أشد على إنجازات المصالحة الوطنية والاستقرار الإقليمي. وكما أكد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن أفغانستان، الذي عُقد في نيويورك، في ٢٣ أيلول/سبتمبر، لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من التنسيق لجهود المجتمع الدولي.

وإننا نشجع بعثة الأمم المتحدة على مواصلة توسّعها بمقدار ما تسمح به الظروف الأمنية. ويجب علينا أن نغتنم هذه الفرصة للإشادة بها، في ظل القيادة الممتازة للسيد توم كونيغز، على العمل المميز الذي تقوم به في ظروف صعبة أحيانا. وسنواصل دعمنا لتلك البعثة الهامة في ضمان التنسيق على نحو أفضل بين مختلف الأطراف المعنية.

إن الاتحاد الأوروبي يعرب عن قلقه حيال التمرد المتعاظم والتدهور العام في الظروف الأمنية طوال الأشهر الماضية. فحركة طالبان والجماعات المتمردة تحول دون استتباب الأمن الكامل في عدد كبير ومتزايد من المناطق، فيما ارتفعت نسب التمرد والعنف المرتبط بالإرهاب منذ عام ٢٠٠٦ ، كما أن عصابات المخدرات والإجرام تواصل نموها. والجماعات المسلحة غير الشرعية لا تزال تشكل تهديدا شديدا لاستقرار أفغانستان. وكما أبرز المؤتمر المعني بهذه المسألة، الذي عُقد في طوكيو، في ٢١ حزيران/يونيه، يبقى تفكيك هذه الجماعات مسألة جوهرية. وفي غضون ذلك، تواصل عمل العصابات الإجرامية ومهربي المخدرات على نطاق أوسع، مستغلة بعض الثغرات الأمنية وضعف الإدارة المحلية، مما أدى إلى المزيد من عدم الاستقرار في جميع أرجاء البلد.

وفي ١٥ حزيران/يونيه، بدأ الاتحاد الأوروبي تنفيذ بعثة سياسة أمنية ودفاعية أوروبية في أفغانستان في مجال أعمال الشرطة بارتباطات مع سيادة القانون على نطاق أوسع. وستعزز هذه البعثة الجهود الراهنة في مجال إصلاح الشرطة، والعمل نحو إيجاد قوة شرطة أفغانية بملكية محلية، تحترم حقوق الإنسان وتعمل في إطار سيادة القانون.

وبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي قد وضعت في الإطار الأوسع للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لدعم حكومة أفغانستان في تحمل مسؤولية تعزيز سيادة القانون، ولا سيما في تحسين الشرطة المدنية وقدرة إنفاذ القانون. وستعمل البعثة على وضع استراتيجية شاملة مشتركة للمجتمع الدولي لإصلاح جهاز الشرطة. وستنشر بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي حوالي ١٠٠ ضابط شرطة وخبراء آخرين من

الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومن دول ثالثة على المستويات المركزية والإقليمية والبلدية، وتخطط لأن تكون هذه القوة قادرة على العمل بالكامل في آذار/ مارس ٢٠٠٨.

ونود أن نطلب من حكومة أفغانستان أن تعمل مع المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ومع الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي كجزء من نهجه المستمر والتعاوني لمكافحة الاحتجاز التعسفي والمعاملة السيئة.

ويجب دعم الجهود التي تبذل في القطاع الأمني بعمل جاد لكبح الفساد الذي يزداد انتشاره على نطاق واسع. ويود الاتحاد الأوروبي أن يرحب بمصادقة مجلس العموم في آب/أغسطس الماضي على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي تتضمن بناء خدمة مدنية محترفة تتقاضى رواتب مناسبة ونظام شفاف لتعيين كبار المسؤولين لمنع زيادة تغلغل الفساد في القطاع العام. فالفساد لا يقوض فعالية المساعدة الدولية فحسب؛ بل إنه يؤدي أيضاً إلى انعدام ثقة المواطنين بمؤسسات أفغانستان الهشة التي بنيت بأناة على مدى السنوات القليلة الماضية.

ويجب أيضاً أن نؤكد مجدداً على الأهمية الحاسمة لإصلاح قطاع العدالة وتنفيذ سيادة القانون من أجل إعمار أفغانستان، مع إدراك أنه بدون العدالة وسيادة القانون لا يمكن تحقيق الاستقرار الأمني والتنمية الاقتصادية وإعمال حقوق الإنسان على نحو مستدام، وهذا ما خلص إليه مؤتمر روما المعني بسيادة القانون في أفغانستان، المعقود يومي ٢ و ٣ تموز/ يوليه ٢٠٠٧. وفي هذا السياق، استهلت اللجنة الأوروبية برنامجاً لإصلاح العدالة سيهدف إلى جعل الخدمات القضائية وخدمات الادعاء العام تكتسب الطابع المهني من خلال الرواتب والتصنيف والتجنيد، كما سيهدف إلى وضع مدونة سلوك. وسيسعى البرنامج أيضاً إلى المساعدة على تطوير نظام وطني لتقديم المعونة القانونية وتيسير وصول المواطنين إلى القضاء. ويتسق برنامج إصلاح القضاء هذا مع سياسة الأمن والدفاع الأوروبية وبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في أفغانستان. واللجنة الأوروبية مساهم رئيسي في الصندوق الاستئماني للقانون والنظام، الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويساورنا قلق عميق بشأن التوسع في زراعة خشخاش الأفيون بنسبة ١٧ في المائة، واحتمال زيادة إنتاج الأفيون بنسبة ٣٤ في المائة، الذي يمثل الآن ٩٣ في المائة من مجموع إنتاج الأفيون في العالم. وهذه الزيادة غير المسبوقة في إنتاج الأفيون في عام ٢٠٠٧ تشكل خطراً كبيراً يتهدد الإعمار والبناء الوطني في أفغانستان. ويجب تدعيم وتشجيع المبادرات الجارية على الصعيد الإقليمي، التي كان أولها الاتفاق الثلاثي بين أفغانستان وإيران وباكستان، الذي أبرم في حزيران/ يونيه ٢٠٠٧، والذي يلزم هذه البلدان بزيادة العمليات المشتركة على الحدود وزيادة تشاطر المعلومات. ويجب أيضاً تطوير الإجراءات المتخذة بموجب أحكام ميثاق باريس لعام ٢٠٠٣ لمعالجة هذه المشاكل.

ويشعر الاتحاد الأوروبي أيضاً بالقلق إزاء حالة حقوق الإنسان في أفغانستان. وقد أثارت عدة أحداث في الآونة الأخيرة شواغل خاصة لدى المجتمع الدولي. فإعدام ١٥ مواطناً أفغانياً في الآونة الأخيرة نكسة خطيرة لحالة حقوق الإنسان في أفغانستان. وقد حث الاتحاد الأوروبي حكومة أفغانستان بقوة على النظر في تعليق عقوبة الإعدام. ومع ذلك، حدث بعض التقدم منذ عام ٢٠٠١، وإن كان من مستوى متدنٍ، فعلى سبيل المثال، زاد عدد الذين يستطيعون الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية من ١٩ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٨٩ في المائة حالياً.

بيد أنه لا تزال هناك تحديات صعبة، تشمل زيادة تعزيز مشاركة ومساهمة المرأة في السلام والإعمار في البلد، ومعالجة قلة عدد المدارس النظامية وعدد المدرسين المؤهلين، لا سيما المدرسات. ومع أن عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس ارتفع مما كان يقدر بمليون طالب إلى ٥,٤ مليون طالب الآن، حوالي ثلثهم من الفتيات، فإنه لا يزال يوجد مليونا طفل تُركوا خارج التعليم النظامي، من بينهم ١,٣ مليون فتاة. وكما لاحظ الأمين العام في أحدث تقرير قدمه للجمعية العامة ومجلس الأمن، فإن تقارير الهجوم على المدارس وتهديد المعلمين والطلاب مثيرة للقلق.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي بقلق بالغ استمرار العنف ضد النساء والأطفال واستمرار الممارسات التمييزية التقليدية. ونشجع حكومة أفغانستان على بذل كل ما في وسعها للتحقيق في قضايا التضحية بالنفس والعنف ضد الأطفال والزواج بالإكراه وأعمال القتل المتعلقة بالشرف، وتقديم هذه القضايا للمحاكمة. ونشجع الرئيس كرزاي على عرض خطة العمل الوطنية لنساء أفغانستان على وزارته لإقرارها وتنفيذها، وهي الخطة التي وضعتها الحكومة عملاً بالمعايير التي حددها اتفاق أفغانستان واستراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان.

وإضافة إلى دور الاتحاد الأوروبي الرائد في جهود الإعمار، فإنه مصدر رئيسي للمساعدة الإنسانية المقدمة للمتضررين من الأزمة الأفغانية في أفغانستان، وفي باكستان وإيران المجاورتين. وتشارك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمجتمع الأوروبي أيضاً بفعالية في توفير المساعدة الطارئة والغوثية. وأثناء الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦، بلغ مجموع مساهمات الاتحاد الأوروبي ٦٢٧,٥ مليون يورو. وأعرب الاتحاد الأوروبي أيضاً عن قلقه من الهجمات الأخيرة على لجنة حقوق الإنسان الأفغانية المستقلة ورئيسها من قبل عدد كبير من أعضاء البرلمان. ونحث السلطات الأفغانية على ضمان أمن أعضاء هذه اللجنة وتوفير الظروف الضرورية لهم ليتمكنوا من أداء مهمتهم. ويشدد الاتحاد الأوروبي أيضاً على أن عملية السلام والمصالحة الوطنية يجب أن تتم على نحو يتسق تماماً مع ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب وضمان إقامة العدالة فيما يتعلق بالجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة التي وقعت في الماضي.

وعلى الرغم من هذه التحديات، اتخذت خطوات هامة نحو الإعمار والاستقرار في أفغانستان. فعلى الصعيد الإقليمي، يقر الاتحاد الأوروبي بارتياح بمناخ التعاون الذي ابتدأ يسود في العلاقات الأفغانية الباكستانية، حيث أقر البلدان أن الإرهاب تحدٍ مشترك. ولذلك، نرحب باجتماع الجيرغا المكرس للسلام، المعقود في كابل بمشاركة الرئيس كرزاي والرئيس مشرف في آب/أغسطس الماضي، وكذلك بالإعلان المشترك الذي صدر عن ذلك الاجتماع. ويرحب الاتحاد الأوروبي بهذا الإعلان ويشجع كلا البلدين على مواصلة تطوير الحوار والتعاون بينهما، لا سيما في المسائل الأمنية ومكافحة الإرهاب. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم تعزيز العلاقات الأفغانية الباكستانية، بما في ذلك في إطار مبادرة مجموعة الثماني الخاصة بأفغانستان وباكستان.

ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضاً باعتماد مجلس البرلمان قانون وسائط الإعلام. وكما لاحظ ممثل الأمين العام مؤخراً، يبدو الآن أن استقلال وسائط الإعلام الأفغانية محمي إلى حد كبير.

وأخيراً، نود أن نلفت بسرعة انتباه حكومة أفغانستان والجمعية الوطنية، كلتيهما، لقانون الانتخابات لضمان اعتماده قبل نهاية ٢٠٠٧، وذلك نظراً لأهميته للإعداد للانتخابات الرئاسية التي ستجرى في عام ٢٠٠٩.

واستنادا إلى نجاح الانتخابات الأخيرة التي كانت إنجازا هاما لأفغانستان، نأمل أن تتخذ خطوة أخرى على الطريق إلى الاستقرار، والأمن، والرخاء للشعب الأفغاني.

وأود أن أختتم هذا البيان بالتأكيد على أن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما بالتعمير الطويل الأجل لأفغانستان. ومابرحنا ندعم عهد أفغانستان، الذي نعتبره الإطار الرئيسي للأعمال المقبلة للتعمير وتحقيق الاستقرار في البلد حتى عام ٢٠١٠. وإذ نشيد بالدور المركزي الذي يضطلع به المجلس المشترك للتنسيق والرصد في تيسير ورصد تنفيذ عهد أفغانستان، فإننا نرحب ببذل المزيد من الجهود لتوفير التوجيه السياسي الرفيع المستوى المناسب وتعزيز المشاركة الدولية الأكثر اتساقا. ولهذا، يتعهد الاتحاد الأوروبي بالعمل مع حكومة أفغانستان والشركاء الدوليين في ذلك الإطار لبناء أفغانستان يسودها الرخاء، والأمن، والديمقراطية.

السيد جينبايف (قيرغيستان) (تكلم بالروسية): أتشرف بأن أتكلم باسم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي: الإتحاد الروسي وأرمينيا وأوزبكستان وبيلاروس وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان.

ويبرهن اعتماد عهد أفغانستان بتوافق الآراء في مؤتمر لندن على عزم المجتمع الدولي القوي على مواصلة تقديم المساعدة الواسعة في عملية إنعاش أفغانستان بعد الصراع. وأعيد أيضا تأكيد التزامنا بعملية التعمير في أفغانستان في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في الأمم المتحدة مؤخرا. ولا يزال من المهم أن تضطلع الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد بون بالدور التنسيقي الرئيسي للجهود الدولية في أفغانستان. ويجب أن نضطلع على نحو تام بجميع المهام المحددة في العهد. ولا بد من حل المسائل الأساسية المتمثلة في الأمن، ومكافحة المخدرات، والحكم، واحترام حقوق الإنسان في المواعيد النهائية المحددة. ونرى أنه سيستمر الرصد والتنسيق الشاملان لتنفيذ العهد برعاية الأمم المتحدة. وثمة عامل أساسي الأهمية في تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في أفغانستان يتمثل في مشاركة جميع قطاعات المجتمع والقوى السياسية والدينية في إقامة أفغانستان فعالة وذات سيادة.

ونتيجة للحالة السائدة في الآونة الأخيرة، نشعر بالقلق الشديد إزاء استئناف حركة ''طالبان'' وتنظيم القاعدة للنشاط الإرهابي. ومرة أخرى، يقوض المتطرفون الأمن في كل أنحاء البلد. وفي هذه السنة، كما يعلم الأعضاء، فاق مستوى العنف ما كان عليه في عام ٢٠٠٦، كما أن عدد المجموعات الإجرامية المسلحة وعصابات الاتجار بالمخدرات مازال يتزايد. وذلك أمر يقوض الثقة في انتعاش البلد. ويلزم اتخاذ تدابير محددة لمنع زيادة تردي الحالة الأمنية في البلد.

ولذلك، يجب علينا أن نواصل عزل القادة المتطرفين، وعلى رأسهم المدرجون في قائمة الجزاءات التي وضعتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، مع السماح للأعضاء العاديين من حركة طالبان الذين لم يرتكبوا جرائم حرب بالاشتراك التام في الحياة السلمية. وهذا هو النهج الذي ينبغي أن تتبعه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في اضطلاعها بولايتها. ولا نوافق على الفكرة القائلة بأن بالإمكان تحقيق الاستقرار في الحالة في البلد بعقد صلح مع أعضاء حركة طالبان الذين يفترض أنهم ندموا على ما فعلوا. وتدل التجربة على أن هذا لن يساعد إلا على تقوية موقف المتطرفين وزيادة أنشطتهم التخريبية.

وتمثل مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات أحد العوائق المعقدة التي تحول دون تحقيق الاستقرار والأمن لشعب أفغانستان. وأفاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بحدوث زيادة بنسبة ١٧ في المائة في الأرض المكرسة لزراعة الخشخاش واحتمال حدوث زيادة

بنسبة ٣٤ في المائة في إنتاج الأفيون. وهكذا، زاد محصول الأفيون في عام ٢٠٠٧ في أفغانستان على ٠٠٠ ٨ طن، ويعبر جزء هام منه عن طريق دول منظمة معاهدة الأمن الجماعي. وعلاوة على ذلك، يتم تجهيز كل ذلك الأفيون تقريبا وتحويله إلى هيروين في أراضي أفغانستان، مما يدل على أن تجار المخدرات لا يفتقرون إلى السلائف والمعدات التي يزودون بها المختبرات السرية. ونشعر ببالغ القلق لاستمرار زراعة الخشخاش والإنتاج غير المشروع للأفيون، وهما مصدران هامان للأموال لحركة طالبان وتنظيم القاعدة غير المشروعين.

وكما نلمس من البحوث التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن الاتجار غير المشروع بالمخدرات لا يهدد على نحو خطير شعب أفغانستان فحسب، وإنما أيضا المجتمع الدولي بأسره. ويجب أن نكافح بنشاط ذلك الداء لا في أفغانستان وحدها، وإنما أيضا في البلدان المجاورة لها، عن طريق إنشاء حزام لمكافحة المخدرات والأمن المالي، بتنسيق من الأمم المتحدة وباشتراك البلدان المجاورة. ونرى أنه ينبغي لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي اتخاذ تدابير عملية مشتركة تشارك فيها قوات الأمن الأفغانية والباكستانية من أجل مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات. ويمكن أن تشارك تلك القوات على سبيل المثال في عمليات كانال التي تجريها منظمة معاهدة الأمن الجماعي بانتظام وتسعى إلى إيجاد حزام لمكافحة المخدرات على امتداد حدود أفغانستان.

وفي السنوات القلائل الماضية، أنشأت تلك العملية آليات لمكافحة الأعمال التجارية المتعلقة بالمخدرات على الطريق الشمالي لتجارة المخدرات من أفغانستان إلى أوروبا. وأدت التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي فضلا عن الدول ذات مركز المراقب وهي أذربيجان، وإيران، والصين، وباكستان إلى مصادرة السلطات المختصة عشرات من الأطنان من المخدرات. ونلاحظ مع الارتياح أن أفغانستان اشتركت في عملية كانال لأول مرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

ويجب اتخاذ المزيد من الإجراءات لزيادة القدرة العسكرية للقوات المسلحة الأفغانية حتى يمكنها أن تكفل أمن البلد في المستقبل ذاتيا. ويجب أن نزود الجيش الوطني الأفغاني بالأسلحة الحديثة، بما فيها الطائرات والمدرعات، وأن نعزز التدريب الاحترافي للأفراد العسكريين. والدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي على استعداد لإقامة تعاون عسكري مع أفغانستان لذلك الغرض، ولو على أساس ثنائي.

وقد دخلت الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي في التزام طويل الأجل لإنعاش أفغانستان عن طريق التعاون الإقليمي في مجالات أساسية – منها الأمن، والانتعاش الاقتصادي، والكفاح ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ونرى أنه ثمة عامل هام في تعزيز التسوية الشاملة يتمثل في التعاون المتعدد الأطراف بين أفغانستان والدول الأخرى في المنطقة. وينبغي لأي برنامج لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن يأخذ في الاعتبار شركاءها الإقليميين الذين يمكن أن يشكلوا مصادر للسلع والخدمات التي تطلبها الحكومات المانحة والمنظمات الدولية.

وأود في الختام أن أعرب عن امتناني لوفد ألمانيا لتنسيق الجهود المبذولة لإعداد مشروع القرار بشأن أفغانستان. ونحن على استعداد لتأييد تلك الوثيقة.

السيد أصلوف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): أتشرف بأن أتكلم باسم الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون: الاتحاد الروسي وجمهورية أوزبكستان وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية طاجيكستان وجمهورية قيرغيرستان

وجمهورية كازاخستان. وتقيم تلك الدول علاقات ودية مع جارتهم اللصيقة أفغانستان.

وأفغانستان شريك شديد الأهمية في المنطقة ولها إمكانات كبيرة. فطرق النقل إلى جنوب آسيا تمر عبر أراضيها. وتؤثر الحالة في جمهورية أفغانستان الإسلامية تأثيرا كبيرا على الاستقرار والأمن في المنطقة، حيث يتزايد الإحساس بأهمية وجود منظمة شنغهاي للتعاون.

ولهذا فإن الحالة في ذلك البلد اليوم من أهم الأولويات في جدول أعمال المنظمة.

ونحن نقدر التقدم المحرز في أفغانستان، ولا سيما في مجال تطوير كيان الدولة، بدعم شامل من المجتمع الدولي، خلال المدة التي انقضت منذ سقوط جماعة طالبان. وقد تم اعتماد دستور جمهورية أفغانستان الإسلامية وأجريت الانتخابات الرئاسية والنيابية، وأنشئت هيئات الحكومة والقضاء، ويجري إنعاش القوات المسلحة الأفغانية واقتصاد البلد, وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الآن في أفغانستان وسائل اتصال مستقلة ومنظمات غير حكومية لحقوق الإنسان.

وفي نفس الوقت، يجب أن نلاحظ أن استقرار أفغانستان أساسي لمعالجة بعض أخطر التهديدات الإقليمية لأعضاء منظمة شنغهاي للتعاون، ويشمل ذلك ما تشكله المخدرات وانتشار التطرف الديني والإرهاب من خطر.

ومن المؤسف أن الحالة في البلاد لا تزال في غاية التوتر. ويعود ذلك بصورة أساسية إلى ما تقوم به حركة طالبان والقاعدة من أنشطة تخريبية، فضلا عن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي لم تحل. وهناك واقع يمثل مصدرا خاصا للقلق، هو أن المتطرفين أصبحوا يتجهون، أكثر بكثير من ذي قبل، إلى أخذ رهائن لتحقيق أهدافهم السياسية. وفي مواجهة الخطر المتعاظم الذي يشكله المتطرفون العنيدون، بات من الأمور الأساسية بصورة خاصة الالتزام الدقيق بنظام جزاءات مجلس الأمن، بما في ذلك من قبل حكومة أفغانستان.

ونحن نشارك في الإيمان بأهمية تنفيذ برنامج المصالحة الوطنية في سبيل تحقيق استقرار طويل الأجل لحالة البلد. وفي نفس الوقت، ينبغي ألا تنافي تلك العملية قرارات مجلس الأمن وهدف القضاء نهائيا على خطر الإرهاب الصادر من أراضي البلد. وقد أثيرت دواعي قلق بالغ فيما يتعلق بمشاركة أشخاص ترد أسماؤهم في قوائم جزاءات لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) في هيئات القطاع العام.

إن الحالة العسكرية والسياسية الراهنة تقتضي تحديثا للإجراءات المتخذة في آن معا من قبل حكومة أفغانستان ومن الوجود الدولي. وهناك حاجة ماسة إلى اتخاذ مزيد من التدابير لبناء القوات المسلحة الأفغانية وتجهيزها بصورة مناسبة، تكون قادرة بمفردها على كفالة أمن مواطني البلد. وهناك حاجة أيضا إلى بذل جهود إضافية لتعزيز إعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي.

ونحن مقتنعون بأنه يستحيل الانتصار على المتطرفين من غير تفاعل مؤثر بين جميع قوى المجتمع الأفغاني الايجابية. وتحقيق هذا الهدف أساسي للنجاح في المواجهة العسكرية مع الجماعات العسكرية غير الشرعية، فضلا عن النجاح في الجهود المبذولة للقضاء على الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المخيفة، مثل الفساد وصناعة المخدرات. وذلك التفاعل يتصل أيضا بمصير جميع الإصلاحات الجارية فعلا، وفي نهاية المطاف، برفاه الشعب نفسه.

ومن الواضح أن أنشطة المتطرفين والإرهابيين التخريبية تغذيها موارد مالية طائلة، لا يزال يرد معظمها من المتاجرة بالمخدرات. والواقع أن الارتفاع الحاد في إنتاج العقاقير المخدرة غير المشروعة ينذر بالخطر، إذ أن الأموال

التي تعود من بيعها توجه أيضا نحو شراء الأسلحة بمختلف أنواعها. فلا بد من تعزيز جهود مكافحة المخدرات إلى حد بعيد، لا في أراضي أفغانستان وحسب، بل حولها كذلك، عن طريق منظومة معقدة من أحزمة مكافحة المخدرات والأمن المتعلق بالأموال، بتنسيق من الأمم المتحدة وبمشاركة البلدان المجاورة.

وتدعو الحاجة أيضا إلى تحسين الاستفادة من قدرات المنظمات الإقليمية التي أثبتت فعاليتها في هذا المجال، بما يشمل منظمة شنغهاي للتعاون. إن الدول الأعضاء في هذه المنظمة تؤيد الفكرة التي طرحتها طاجيكستان وروسيا بشأن إنشاء أحزمة أمان مضادة للمخدرات حول أفغانستان. وفي سبيل ذلك، اقترح رئيس جمهورية روسيا مبادرة لتعزيز الدفاعات المضادة للمخدرات وللإرهاب حول أفغانستان بإنشاء مناطق للأمن المتعلق بالأموال، على أن تقوم الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي بتوفير الاستخبارات المالية. إننا نرى أن تلك التدابير ستقوض إلى حد بعيد القاعدة المالية للنشاط الإرهابي.

وقد جدد اجتماع قمة منظمة شنغهاي للتعاون، الذي عقد مؤخرا في بيشكك تأكيد قدرات المنظمة المذكورة الشديدة على تنفيذ برامج الاستقرار في أفغانستان، بما في ذلك جوانبها المخصصة لمكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات. إن الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون قادرة على النهوض بمبادرات جوهرية لحفظ السلام. وقد أكد ذلك القرار الذي اتخذته المنظمة المذكورة على أثر اقتراح روسي بتنظيم مؤتمر إقليمي معني بأفغانستان برعاية تلك المنظمة.

ونحن نولي أهمية بالغة لإنشاء دولة مسالمة ومستقلة، مكتفية ذاتيا في أفغانستان، وخالية من الإرهاب والمخدرات. وفي هذا الصدد، نرى أن إتمام إعادة تأهيل البلاد في وقت مبكر في فترة ما بعد الحرب ينبغي أن يقوم على أساس المبادئ الرئيسية لمؤتمر بون واتفاق أفغانستان، بما يشمل مبدأ إقامة علاقات حسن الجوار مع الدول المتاخمة.

ولا تزال المحافظة على التوازن الإثني في منظومة هيئات السلطة الحكومية أمرا هاما لتعزيز أسس السلام الداخلي في أفغانستان. وعلى الأفغان أنفسهم أن يسعوا إلى التسويات الممكنة في هذا المجال، من غير خضوع للضغوط الخارجية.

إن التدابير العسكرية وحدها غير كافية للتغلب على مشاكل أفغانستان. وفي المرحلة الراهنة، لا بد من التركيز على إنعاش الاقتصاد الأفغاني الذي كاد أن يدمر تماما، برعاية الأمم المتحدة. ويؤدي المجلس المشترك للتنسيق والرصد دورا إيجابيا خاصا في هذا المضمار.

تشارك الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بنشاط في تنفيذ عدد من المشاريع لإصلاح البنية التحتية للطاقة والنقل والمجتمع في أفغانستان. وقد أعلنت جمهورية كازاخستان إطلاق برنامجها الخاص لأفغانستان، الذي يشمل الاستثمار في اقتصاد أفغانستان وتنفيذ بعض مشاريع المساعدة الإنسانية.

وسوف ييسر تحقيق الاستقرار في أفغانستان اندماجها في المنطقة ويتيح للدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون الاستفادة من إمكانات تلك المنظمة استفادة تامة في تأهيل دولة أفغانستان اجتماعيا واقتصاديا. ونتوقع أن تمكن الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي ولحكومة أفغانستان من تنفيذ البرنامج الشامل لتأهيل أفغانستان.

ونعرب عن تأييدنا لمشروع القرار الخاص بأفغانستان (A/62/L.7)، الذي قدمه عدد كبير من الأعضاء. ونرجو أن يمد إقراره بتوافق الآراء جهود المجتمع الدولي في أفغانستان بالزخم.

السيد خليل زاده (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يسر الولايات المتحدة، أن تنضم إلى الدول الأعضاء الأخرى التي تقدم القرار هذا (A/62/L.7)، عن الحالة في أفغانستان. يفصل مشروع القرار ما أحرزه الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي من تقدم منذ تحرير أفغانستان من نظام طالبان القمعي وحلفائه الإرهابيين. ونشارك الأعضاء الآخرين إقرارهم بجهود الأمين العام وممثله الخاص وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان وجميع القوات المشاركة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية.

إن نجاح أفغانستان أمر حيوي الأهمية، ليس بالنسبة لشعب أفغانستان الذي عانى لفترة طويلة فحسب، بل أيضا بالنسبة للعالم. واليوم، تنشأ معظم المشاكل الأمنية في العالم من الشرق الأوسط الأعم، تماما مثلما كانت أوروبا وشرق آسيا المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار في القرن العشرين. فالأيديولوجيات المتطرفة والمجموعات عبر الوطنية المتطرفة والتوترات الداخلية العميقة في بلدان رئيسية والصراعات الإقليمية المستعصية، بما في ذلك جهود الهيمنة الإقليمية – كل هذه العوامل وغيرها تتحد لتعزز ديناميكية غير مستقرة وخطيرة لا تصيب بالضرر بلدان المنطقة فحسب، بل أيضا تنشر انعدام الأمن في جميع أرجاء العالم.

وأفغانستان تحت حكم طالبان تقدم نموذجا لتلك الظاهرة. فقد اضطهد النظام الشعب وقمعه. وشملت حربه الداخلية دولا إقليمية في منافسة جغرافية سياسية مميتة. ووفر النظام ملاذا لمجموعة من المنظمات الإرهابية التي استهدفت بهمة البلدان في جميع أرجاء العالم. وكانت الإطاحة بنظام طالبان خطوة أولى هامة. ولكن إعادة تشكيل السياسات المختلة في الشرق الأوسط الأعم ستظل تمثل التحدي الحاسم لزماننا.

ونجاح أفغانستان أمر أساسي لإحراز تقدم نحو قيام الشرق الأوسط الأعم والفاعل. وقد أحرز قدر كبير من التقدم في أفغانستان، بما في ذلك اعتماد دستور تقدمي، وإجراء انتخابات وطنية حرة ونزيهة للرئيس والبرلمان، وتشكيل حكومة وطنية موسعة ونزع سلاح الميليشيات الرسمية، وإنشاء صحافة حرة، وإحراز تقدم في بناء المؤسسات الرئيسية، مثل الجيش الوطني واقتصاد ينمو بسرعة. وأمكن كل هذا بعمل شعب أفغانستان وقادته، فضلا عن المساهمات والمساعدة التي قدمها أصدقاء أفغانستان في المجتمع الدولي.

ومع ذلك، ما زال يتعين على أفغانستان أن تقطع شوطا طويلا لاستكمال هذا الانتقال إلى دولة مزدهرة وديمقراطية. والولايات المتحدة تبقى ملتزمة بدعم هذا الانتقال، وترحب بالمشاركة المستمرة للمجتمع الدولي.

وفي صدارة التحديات تلك التهديدات الأمنية التي تمثلها قوات طالبان والقاعدة التي ترغب في إعادة فرض طغيانها على الشعب الأفغاني. ولا تقتصر أهدافها على القوات الأمنية الأفغانية والدولية فحسب، بل تشمل أيضا المواطنين الأفغان الأبرياء والمؤسسات الأفغانية ، مثل المدارس، التي يجري بناؤها لخدمة شعب أفغانستان. وعلى أعضاء طالبان أن يلقوا أسلحتهم وأن يشاركوا في عملية المساءلة والمصالحة.

ثانيا، إن توافر الملاذات الخارجية والدعم لطالبان والقاعدة يؤدي إلى تدهور الحالة الداخلية في أفغانستان. وينبغي القضاء على تلك الملاذات واستبدالها بزيادة التعاون الإقليمي في مكافحة المتطرفين والإرهابيين.

ثالثا، لم يحرز تقدم كاف في ما يتعلق ببناء الدولة. وهناك نجاحات كبيرة، وخاصة الجيش الوطني الأفغاني وبرنامج التضامن الوطني، ولكن الشرطة الوطنية وبعض

الوزارات الأخرى التي تقدم الخدمات تتطلب بذل جهد كبير. وعلاوة على ذلك، فإن بعض المناطق في أفغانستان تفتقر إلى الحكم الرشيد على مستوى المقاطعات والمستوى المحلي. وحيثما يكون المسؤولون ضعفاء أو فاسدين أو تنقصهم الكفاءة، تتعرض النية الحسنة للسكان ودعمهم للخطر. ولا يمكن لأفغانستان أن تنجح إذا لم يدعم السكان حكومتهم دعما فعالا.

رابعا، إن الإنتاج المتزايد من خشخاش الأفيون يحمل في طياته خطر قيام دولة قائمة على المخدرات وبإحلال العناصر الإجرامية محل الاقتصاد القانوني. ونناشد الحكومة الأفغانية اتخاذ الخطوات اللازمة للتصدي لتلك التحديات.

وتؤكد الولايات المتحدة مجددا التزامها بشراكتها مع الشعب الأفغاني. وكما بينت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فإن أمن أمريكا يرتبط ارتباطا لا ينفصم بأمن أفغانستان. وستواصل الولايات المتحدة مساعدة الشعب الأفغاني وقادته مهما طالت المدة التي تتطلبها أفغانستان لتكلل مسيرتها بالنجاح. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة المشاركة في هذا الالتزام نحو أفغانستان، وخاصة في تنفيذ عهد أفغانستان، وكذلك نحو البلدان التي لها قوات في أفغانستان، من خلال المساهمات في مهمة القوة الدولية للمساعدة الأمنية.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): إن هذه المناقشة تمثل فرصة حسنة التوقيت للمجتمع الدولي لاستعراض الحالة في أفغانستان ولتعزيز إسهامه في تحقيق هدفنا المتفق عليه والمتمثل في السعي إلى إحلال السلام والاستقرار والتنمية في ذلك البلد.

وباكستان لها مصلحة حيوية في نجاح تلك الجهود. وقد عانت باكستان بصورة مباشرة وأكثر من أي بلد آخر من عواقب عقود من الصراع والمأساة الإنسانية في أفغانستان، مما أثر على نسيجنا الاجتماعي والاقتصادي وزعزع السلام والهدوء في مناطقنا الحدودية وأوجد ذلك الخطر المشترك الذي يمثله التطرف والإرهاب. والتزام باكستان نحو السلام والاستقرار في أفغانستان مستمد من رؤيتنا المشتركة – وهي رؤية متعلقة بالمصالح الاستراتيجية والاقتصادية المشتركة، فضلا عن صلات الجغرافيا والتاريخ والدين والثقافة، التي تربط مصائر دولتينا.

كما أن تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة أمر أساسي من أجل تمكين أفغانستان وباكستان من العمل في نهاية المطاف كمركز لأقصر الممرات وأرخصها للتجارة بالمواد الخام والسلع والطاقة بين آسيا الوسطى وجنوب وغرب آسيا وخارجها. وباكستان ستستضيف المؤتمر الإقليمي الثالث للتعاون الاقتصادي بشأن أفغانستان، الذي سيعقد في أوائل العام المقبل.

ويغطي التعاون بين باكستان وأفغانستان المجالات كافة. فهناك حوار وتبادل مستمر للزيارات على أعلى مستوى. ووصل حجم التجارة الثنائية الآن إلى ١,٥ بليون دولار. وبالرغم من القيود الاقتصادية لدينا، فإن باكستان تشارك بقدر كبير في التنمية الاقتصادية والتعمير في أفغانستان. ومجموعة عناصر مساعدتنا لأفغانستان التي تبلغ ٣٠٠ مليون دولار هي أكبر برامج التعاون لباكستان مع أي بلد آخر.

كما أننا نشارك في التعاون الأمني في مجال الاستخبارات، بما في ذلك من خلال اللجنة الثلاثية التي تضم قوات الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وتم إحراز الكثير من النجاح في حملة مكافحة الإرهاب بدعمنا وتعاوننا. وقدمنا تضحيات هائلة – أكثر من أي بلد آخر في هذا الكفاح – بغية اعتراض التنقل غير القانوني عبر الحدود، الذي يعد مسؤولية مشتركة. وأنشأت باكستان

١ ٠٠٠ نقطة حدودية ونشرت أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ جندي على جانبنا من الحدود مع أفغانستان.

وفي الواقع، كان من أسباب التطورات التي شهدتها باكستان مؤخرا الحاجة إلى التصدي لتهديد الإرهاب والتطرف. وينبغي ألا يكون هذا سببا للقلق، وخاصة بالنسبة لأشقائنا في أفغانستان. وعلى العكس، فإنه سيعزز قدرتنا لكفالة الأمن على حدودنا والإسهام في الأمن الإقليمي.

وأحد التحديات الرئيسية المعلقة التي نواجهها يتصل باللاجئين الأفغان. وما زالت باكستان تستضيف أكثر من مليوني لاجئ أفغاني. وقد اتفقنا الآن على إعادة جميع اللاجئين الأفغان الذي يعيشون في باكستان إلى وطنهم في إطار الاتفاق الثلاثي المؤرخ ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وإضافة إلى ذلك، توصلت أيضا باكستان وأفغانستان ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إلى اتفاق بالتعجيل بإغلاق أربعة مخيمات للاجئين الأفغان تقع بالقرب من الحدود بسبب الدواعي الأمنية. وستسهم العودة الطوعية والمأمونة والمنظمة للاجئين وإعادة إدماجهم في تحقيق الاستقرار في أفغانستان والمنطقة. ونتوقع من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يساعدا على تحقيق هذا الهدف بتوفير جميع الموارد اللازمة.

إن التحديات المعقدة والمترابطة في أفغانستان تتطلب استجابة متكاملة ومتسقة ومنسقة بنفس القدر. وبالرغم من اعتماد تلك الاستجابة على الدعم الدولي، لا بد أن تكون لها ملكية وطنية قوية، وهو أمر لا غنى عنه للمعالجة الفعالة للمشاكل المتعددة، ومعظمها مشاكل داخلية في أفغانستان. ويشكل بسط سلطة الحكومة وبناء القدرات المحلية أمرا أساسيا لتحمل المسؤولية بشكل متزايد، بينما يتناقص بشكل مطرد الاعتماد على الشركاء الأجانب. ولا بد لأي استراتيجية ناجحة في أفغانستان أن تقوم على أساس نهج شامل يعالج على نحو متواز الجوانب السياسية والأمنية والإنمائية. ويتعين أن يشكل الحوار السياسي والمصالحة جزءا أساسيا من هذه الإستراتيجية. وسيتعين على هذه الاستراتيجية بناء السلام بجهد مضن، مقاطعة تلو مقاطعة، ومنطقة تلو منطقة، نظرا لأن الظروف في كل منطقة تختلف عن الظروف في المنطقة الأخرى.

وبطبيعة الحال، يشكل توفير الأمن تحديا رئيسيا في جميع أنحاء أفغانستان. ويلاحظ تقرير الأمين العام أن ٨٧ مقاطعة على الأقل في أفغانستان مصنفة حاليا بأنها مناطق ”معرضة للخطر البالغ“. وعلاوة على ذلك، توجد أجزاء كبيرة من أفغانستان تشكل مناطق غير خاضعة للحكم أو واقعة تحت سيطرة هياكل موازية للسلطة، ويسيطر عليها المتمردون. وهذه هي الملاذات الآمنة التي يلزم القضاء عليها قبل السعي إلى عزو مشاكل أفغانستان إلى أسباب خارجية.

وبخلاف نشاط المتمردين والإرهابيين، فإن انعدام الأمن وأعمال العنف ناجمة من عدة عوامل أخرى، بما في ذلك القتال بين الفصائل والنشاط الإجرامي والجماعات المسلحة غير القانونية وأمراء الحرب، وبارونات المخدرات. ونشأت صلة قوية بين تجارة المخدرات والنشاط الإرهابي. والمطلوب هو إجراء تحليل موضوعي وإدراك سليم لهذه المصفوفة الأمنية المعقدة بغية صياغة استجابة فعالة.

إن الدعوة إلى العنف والصراع تنشأ من الجماعات الإرهابية – المتشددين الأجانب مثل القاعدة ومتشددي طالبان، وهم غير مستعدين للمصالحة والتخلي عن طريق العنف. ولا بد من المجابهة المباشرة لهذه العناصر. ولكن الاستراتيجية العسكرية يجب أن تسعى إلى تفادي إيقاع خسائر بين المدنيين وينبغي أن تنفذ بطريقة لا تزيد تنفير السكان ومظالمهم. ومع أنه يتعين دحر الإرهابيين، فانه يتعين إقناع المتطرفين واستمالتهم.

إن طالبان جزء من الظاهرة الاجتماعية الأفغانية. ومعظم أعضاء طالبان يمكن استمالتهم. وبالتالي يجدر الترحيب بعرض الرئيس كرزاي على طالبان إجراء الحوار والمصالحة. وبالرغم من رفض هذا العرض من جانب بعض قادة طالبان، فإننا نؤمن بأنه يشكل النهج المناسب وينبغي متابعته. ويدعو تقرير الأمين العام أيضا إلى وضع إستراتيجية أكثر شمولا لمكافحة التمرد، بما في ذلك التوعية السياسية للجماعات المتأثرة. وتقوم باكستان بتقديم المساعدة في تلك الجهود للسلام والمصالحة من خلال عملية اللويا جيرغا المشتركة. وضمن أمور أخرى، كلفت جيرغا مصغرة مؤلفة من ١٥ عضوا بالتعجيل بالحوار المستمر من أجل السلام والمصالحة. والجيرغا المصغرة تجتمع الآن في إسلام أباد.

ويلزمنا أيضا أن نولي اهتماما لشواغل سواد الشعب وعامة السكان في أفغانستان وتطلعاتهم، فهم، في بعض المناطق ولأسباب مختلفة، يتعاطفون مع وجهة نظر طالبان، وبالتالي يقبلون التطرف. وبينما نقوم بعزل إرهابيي القاعدة وغلاة المتشددين، فإن من الأهمية بمكان أن نستميل قلوب السكان وعقولهم. والحكم الرشيد وسيادة القانون أمران مطلوبان لمكافحة مشاكل الإهمال والاستبعاد والتدخل، التي تشكل أسبابا مشتركة لمظالم السكان. ولا يمكن استمالة القلوب والعقول، حينما لا يتوفر الأمن أو أي تحسن ملموس في حياة السكان العاديين.

بالرغم من التحسن الذي حصل في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، فإن سرعة التنمية الاقتصادي، والتعمير في أفغانستان، وخاصة في الجنوب، ما زالت بطيئة ومتفاوتة. والمشكلة أكثر حدة في المناطق التي يسود فيها انعدام الأمن، وبالتالي المزيد من تنفير السكان المحليين. والى جانب الحاجة إلى ضمان الوفاء بجميع الالتزامات القائمة، علينا أن نزيد بشكل كبير الموارد المتوفرة للانتعاش الاقتصادي والتعمير. كما أن من الأهمية بمكان تطوير واستخدام القدرات المحلية والوطنية من أجل التنمية والتعمير. ومن شأن هذا أن يؤدي إلي تخفيض كبير للتكاليف وضمان أن ينفق معظم التمويل المقدم للمعونة في الأغراض المنشودة.

إن الزيادة المتتالية الثانية في زراعة الأفيون التي سجلت هذا العام في أفغانستان ربما تشكل أكثر التطورات مدعاة إلى القلق وتمثل خطرا بالغا، نظرا للطابع الشامل لعدة جوانب من مشكلة المخدرات. وفشل الاستراتيجية المتعلقة بمكافحة المخدرات يؤدي بشكل سريع إلى تحويل أفغانستان إلى اقتصاد فعلي للمخدرات. وتقوم أموال المخدرات بتمويل النشاط الإرهابي ونشاط التمرد. والمطلوب وضع استراتيجية شاملة ومتوازنة لمكافحة المخدرات، إلى جانب زيادة الموارد. وينبغي أن تركز هذه الاستراتيجية على توفير أسباب المعيشة المجزية والمستدامة في المناطق الريفية وكسر الصلة بين أموال المخدرات وتمويل النشاط الإرهابي ونشاط التمرد – والإجرام – في أفغانستان.

كما أن الأمر الحيوي هو معالجة المشكلة الشاملة الأخرى، أي الفساد. ويلاحظ تقرير الأمين العام ومشروع القرار قيد النظر أضرار الفساد على الأمن والحكم الرشيد وجهود مكافحة المخدرات والتنمية الاقتصادية. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أيضا بناء قدرات المؤسسة الأمنية الوطنية الأفغانية. كما أن من شأن القوات الاحترافية المزودة بالمعدات والتدريب والأجور المناسبة والمتوازنة عرقيا أن تساعد على تخفيف الاعتماد على القوات الأجنبية في توفير الأمن ومكافحة التمرد وحفظ القانون والنظام.

ونود أن نشكر وفد ألمانيا على تنسيق صياغة مشروع القرار المتعلق بأفغانستان. ونرى أن نص مشروع القرار يعالج جميع المسائل ذات الصلة بطريقة شاملة

ومتوازنة. وبالتالي، شاركت باكستان في تقديم هذا القرار، الذي نأمل أن يتم اعتماده بتوافق الآراء.

ولا شك أن التحديات التي تواجه أفغانستان تحديات هائلة. والطريق المفضي إلى تحقيق السلام والتنمية طريق صعب، ولكن الهدف يمكن بلوغه. ومن حسن طالع أفغانستان أنها تتمتع بدعم متواصل من المجتمع الدولي. وابتداء من البلدان المجاورة وانتهاء بالشركاء الإنمائيين، بما في ذلك منظمة حلف شمال الأطلسي والقوات الدولية للمساعدة الأمنية والأمم المتحدة: جميعا لديهم مصلحة هامة في نجاح أفغانستان. وسيكون التزامهم ومشاركتهم أمرا مطلوبا في الأجل الطويل. ولا يمكن اختصار الطريق نحو إحراز النجاح في أفغانستان. وما يلزم في هذه المرحلة هو توحيد مواردنا وتنسيق سياساتنا ونهجنا في إستراتيجية شاملة وناجحة في أفغانستان. وستواصل باكستان الاضطلاع بدورها الرائد في هذا المسعى الجماعي.

وقبل أن اختتم بياني، أود أن أبلغ الأعضاء بأنه، بناء على طلب الأعضاء ووفقا لما هو مبين في اليومية، قد أرجئ إلى موعد لاحق سيعلن فيما بعد النظر في البند ١٦ من جدول الأعمال، الصراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي، والبند ٢٠، الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.